



جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان : علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص: مالية المؤسسة

إعداد الطالبة : بلحسيني نجات

بعنوان

تأثير الملاءة المالية على القيمة السوقية

لسهم البنك

دراسة لعينة من البنوك المدرجة في بورصة قطر

خلال الفترة (2005-2015)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 13-05-2017

أمام اللجنة المكونة من السادة:

(أستاذ مساعد _ جامعة ورقلة مناقشا)

(أستاذ محاضر " _ جامعة ورقلة مشرفا ومقررا)

(أستاذ مساعد _ جامعة ورقلة رئيسا)

أ/ بوضيف محمد عبد الباقي

د/ شربي محمد لمين

أ/ شماخي بوبكر

السنة الجامعية: 2016-2017.



جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان : علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص: مالية المؤسسة

إعداد الطالبة : بلحسيني نجات

بعنوان

تأثير الملاءة المالية على القيمة السوقية
لسهم البنك
دراسة لعينة من البنوك المدرجة في بورصة قطر
خلال الفترة (2005-2015)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 13-05-2017

أمام اللجنة المكونة من السادة:

(أستاذ مساعد _ جامعة ورقلة مناقشا)
(أستاذ محاضر _ جامعة ورقلة مشرفا ومقررا)
(أستاذ مساعد _ جامعة ورقلة رئيسا)

أ. بوضياف محمد عبد الباقي
د/شربي محمد لمين
أ/شماخي بوبكر

السنة الجامعية: 2016-2017.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد:

إلى روح والدي رحمه الله

وجزاه عن تربيتي خير ما جرى والد عن أبنائه

إلى والدتي حفظها الله

إلى زوجي أنسي وسندي في مشوار حياتي

الأستاذ قريمط الطاهر

إلى بهجة حياتي ابنتي: نهى ريان وبقين سجدود

إلى دفعة سنة 2016/2017 ماستر مالية المؤسسة وعلى رأسهم ابنتي مناع سهيّة

ومخلوفي عائشة

الطالبة: بلحسيني نجاة

شكر و تقدير

الحمد لله الذي تفضّل عليّ بنعمائه، وأعانني على إنجاز هذا العمل
فله الحمد وله الشكر وله الثناء والمنة أولاً وأخيراً.
وفي هذا المقام أنقل معاني الشكر والاعتراف بالفضل للمشرف الأستاذي الفاضل الدكتور: شربي محمد
لمين على كل جهد بذله لإتمام هذا العمل.
كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان بالجميل للدكتور المحترم : شاهر فلاح العرود من الأردن على
تعاونته وتشجيعه، وعلى دعمه ومد يد العون لي.
كما أتقدم بالشكر والاعتراف بالجميل للأستاذ هتهات السعيد على مساعدته لي كلما واجهتني
صعوبات.
ولا يفوتني أن أشكر كل أساتذتي الذين تلقيت على يديهم العلم في تخصص مالية المؤسسة
كما أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى الأساتذة المناقشين
الذين قبلوا مناقشة هذا العمل وإثرائه

الطالبة بلحسيني نجاة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير الملاءة المالية للبنوك على قيمة أسهمها السوقية، و استخدمنا في هذه الدراسة تحليل السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) لثلاث مؤشرات لقيمة السهم (مؤشر معدل الربحية، مؤشر مضاعف السهم و سعر السهم) باعتبارها متغيرات تابعة، وكفاية رأس المال كمؤشر للملاءة المالية باعتباره متغير مستقل ، وعينة لخمس بنوك مدرجة في بورصة قطر للفترة 2005-2015. خلصت الدراسة إلى أن تطبيق معيار كفاية رأس المال (الملاءة المالية) لم يكن له تأثير ذو دلالة إحصائية على أسعار الأسهم و على مؤشر مضاعف السهم، و كان له أثر ايجابي ضعيف على مؤشر معدّل الربحية.

الكلمات المفتاحية : بنك - ملاءة مالية - سهم - كفاية رأس المال - بورصة

Abstract

This study aims to measure the effect of banks' solvency on the value of their market shares. In this study, we used the analysis of the time series (Data Panel) for three indicators of the stock value (index of profitability ratio, stock multiplier index and share price), capital adequacy as an indicator of solvency, And a sample of five banks listed on the Qatar Exchange for 2005-2015.

The study concluded that the application of the capital adequacy criterion (financial solvency) did not have a statistically significant effect on the stock prices and the multiplier index, and had a positive effect on the profit rate index.

Keywords: Bank - solvency - Capital Adequacy - Stock Exchange

قائمة المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
I	الإهداء
IV	الشكر
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال البيانية
VII	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
	الفصل الأول : مراجعة الأدبيات النظرية والتطبيقية
18	المبحث الأول: الأدبيات النظرية - الإطار المفاهيمي للدراسة
29	المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية - الدراسات السابقة للموضوع
	الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة
37	المبحث الأول: منهجية و أدوات الدراسة
48	المبحث الثاني: تحليل و تفسير و مناقشة نتائج الدراسة
66	الخاتمة
69	المصادر والمراجع
73	الملاحق
	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
39	البنوك عينة الدراسة	الجدول 1.2
40	بيانات مؤشر مضاعف السعر للبنوك عينة الدراسة لفترة بين 2005-2015	الجدول 2.2
49	نتائج التقدير لنموذج التجميعي لمؤشر معدل الربحية بدلالة كفاية رأس المال	الجدول 3.2
50	نتائج التقدير لنموذج التأثيرات الثابتة لمعدل الربحية بدلالة كفاية رأس المال	الجدول 4.2
51	نتائج التقدير لنموذج التأثيرات العشوائية المعدل الربحية بدلالة كفاية رأس المال	الجدول 5.2
52	اختبار LM للمفاضلة بين النموذج التجميعي و نموذج التأثيرات الثابتة و العشوائية	الجدول 6.2
53	اختبار HAUSMAN للمفاضلة بين النموذج التأثيرات الثابتة و العشوائية	الجدول 7.2
55	نتائج التقدير لنموذج التجميعي لمؤشر مضاعف السهم بدلالة كفاية رأس المال	الجدول 8.2
56	نتائج التقدير لنموذج التأثيرات الثابتة لمضاعف السهم بدلالة كفاية رأس المال	الجدول 9.2
57	نتائج التقدير لنموذج التأثيرات العشوائية لمضاعف السعر بدلالة كفاية رأس المال	الجدول 10.2
58	نتائج التقدير لنموذج التجميعي للسعر بدلالة كفاية رأس المال	الجدول 11.2
59	النتائج التقديرية لنموذج التأثيرات الثابتة لسعر السهم بدلالة كفاية رأس المال	الجدول 12.2
60	النتائج التقديرية لنموذج التأثيرات العشوائية لسعر السهم بدلالة كفاية رأس المال	الجدول 13.2

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
23	إطار بازل 3	الشكل 1.1
41	تغير أسعار أسهم البنوك عينة الدراسة الفترة بين 2005-2015	الشكل 1.2
43	تغير مؤشر الربحية للبنوك عينة الدراسة الفترة بين 2005-2015	الشكل 2.2
43	تغير كفاية رأس المال للبنوك عينة الدراسة الفترة بين 2005-2015	الشكل 3.2
44	كفاية رأس المال الفترة بين 2005-2015 (بنك الأهلي)	الشكل 4.2
44	كفاية رأس المال الفترة بين 2005-2015 (بنك المصرف)	الشكل 5.2
45	كفاية رأس المال الفترة بين 2005-2015 (بنك الدوحة)	الشكل 6.2
45	كفاية رأس المال الفترة بين 2005-2015 (بنك الوطني)	الشكل 7.2
46	كفاية رأس المال الفترة بين 2005-2015 (بنك تجاري)	الشكل 8.2
47	مقارنة لكفاية رأس المال للبنوك عينة الدراسة الفترة بين 2005-2015	الشكل 9.2

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
72	أسعار أسهم البنوك بالأشهر خلال فترة الدراسة.	ملحق 1.2
78	جداول تمثل متغيرات الدراسة الخاصة بالبنوك.	ملحق 2.2
84	نموذج التقرير المالي لأحد البنوك من عينة الدراسة.	ملحق 3.2

مقدمة

توطئة

إن المؤسسة في النظرية المالية الحديثة تهدف إلى تعظيم قيمتها السوقية، وسعي المؤسسة إلى تحقيق هذا الهدف مرتبط بالقرارات المالية المتخذة حيث تلعب المعلومات دوراً هاماً مما يجبر المستثمر في السوق إلى العودة إليها لاتخاذ قراره وبالتالي شراء أسهم المؤسسة أو لا، وهو ما يؤثر على قيمة أسهم المؤسسة في السوق المالية. والبنوك بشكل عام تعمل في بيئة تكتنفها درجة عالية من عدم التأكد الأمر الذي ينشأ عنه تعرضها لمخاطر عديدة تتسبب في عدم قدرة البنوك على مواجهة التزاماتها المالية مما يؤدي إلى إفلاسها وتصفيتها. ويلعب رأسمال البنوك دوراً هاماً في المحافظة على سلامة ومثانة وضعها، وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام حيث أنه يمثل الجدار أو الحاجز الذي يمنع أي خسارة غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها البنك من أن تطل أموال المودعين وفي هذا الإطار فقد عملت السلطات الرقابية على تقديم مقاييس مختلفة للملاءة المصرفية كان أبرزها معيار كفاية رأس المال الذي أقرته لجنة بازل بحيث يمثل مؤشر للتنبؤ بالصحة المالية للبنك وفي نفس الوقت هو مؤشر للإنذار المبكر لاحتمال تعرض البنك للعسر المالي، ومن هنا جاءت أهمية مؤشر الملاءة في تأثيره على قرار المستثمر وبالتالي على قيمة البنك.

1- الإشكالية:

يتضح لنا مما سبق إن تحليل المعلومات المالية يمكن أن يساعد المستثمرين في اتخاذ قرار الاستثمار وتوقع قيمة البنك المستقبلية، لذلك يسعى المستثمر إلى تحقيق أكبر عائد مع أقل مخاطرة ممكنة، في مقابل هدف المؤسسة في ظل أبعديات النظرية الحديثة إلى تعظيم قيمتها السوقية، أي قيمة أسهمها السوقية، لذا لا بد من توفر مجموعة من المؤشرات التي تسهم في رفع ثقة المستثمر في القرار الذي سيتخذه ومن أهم تلك المؤشرات كفاية رأس المال كمعيار لدرجة المخاطرة التي يتحملها المساهمين، وتبعاً لهذه العلاقة ومدى تأثير هذا المؤشر في القرار الاستثماري وبالتالي على قيمة أسهم البنوك المسعرة في البورصة، وسنقوم بتحديد جوانب ومعالم هذه الدراسة من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

هل هناك تأثير للملاءة المالية على القيمة السوقية لسهم البنك المسعّر في سوق قطر للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة 2005-2015 ؟

ولكي يتسنى لنا التطرق لمختلف جوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل هناك تأثير للملاءة المالية على مؤشر معدل الربحية في البنوك المسعّرة في بورصة قطر الفترة 2005/2015؟
2. هل هناك تأثير للملاءة المالية على مؤشر مضاعف السهم في البنوك المسعّرة في بورصة قطر الفترة 2005/2015؟
3. هل هناك تأثير للملاءة المالية على سعر السهم في البنوك المسعّرة في بورصة قطر الفترة 2005/2015 ؟

2- الفرضيات:

قصد دراسة وتحليل هذا الموضوع نحاول اختبار الفرضيات التالية:

1. يوجد تأثير للملاءة المالية على مؤشر معدل الربحية في البنوك المسعرة في بورصة قطر الفترة

2015/2005

2. يوجد تأثير للملاءة المالية على مؤشر مضاعف السهم في البنوك المسعرة في بورصة قطر:

2015/2005.

3. يوجد تأثير للملاءة المالية على سعر السهم في البنوك المسعرة في بورصة قطر الفترة 2015/2005 .

3- مبررات اختيار الموضوع :

- معرفة الآثار الناجمة للنسب المالية عند تسعير البنك في البورصة.
- الرغبة في معرفة مدى استعانة المستثمر بالقوائم والتقارير المالية للبنوك المسعرة بالبورصة في اتخاذ قراراته الاستثمارية .
- إثراء المكتبة بمثل هذه الدراسات.
-

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى :

1. إلى بحث طبيعة العلاقة ما بين الملاءة والقيمة السوقية لسعر السهم في البنوك.
2. محاولة للتوصل إلى نموذج تفسيري لقيمة البنك في بورصة قطر من خلال تقدير مؤشر الملاءة الذي يسمح للمستثمر باختيار الأسهم الأكثر ربحية وأقل مخاطرة.
- 3 تقديم تفسير يساعد في فهم تقلب القيمة السوقية لأسعار الأسهم المتداولة والمدرجة في السوق المالي للبنوك القطرية بالشكل الذي يمكن المستثمرين من رسم سياساتهم الاستثمارية والاطمئنان إلى مدخراتهم في أسهم تلك البنوك المدرجة أسهمها في السوق .

5- أهمية الموضوع:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها اختبار للعلاقة ما بين مؤشر الملاءة والقيمة السوقية لسعر السهم السوقية في البنوك كما تقدم هذه الدراسة أدلة مستمدة من واقع التطبيق العملي على مدى اهتمام المستثمرين بمؤشر كفاية رأس المال عند الاستثمار في أسهم البنوك.

كما ترتبط أهمية هذه الدراسة بأهمية الدور الذي تلعبه كفاية رأس المال في استقرار القطاع المصرفي، والذي ينعكس بدوره على ربحية هذا القطاع التي تعد من أهم مؤشرات النجاح، ومن أهم عوامل زيادة ثقة المساهمين والعملاء والمستثمرين والذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد القومي ككل. وتنبع أهمية الدراسة كذلك من خلال اعتمادها على بيانات إحصائية لعينة من خمس (5) بنوك ولفترة أحد عشر (11) سنة للتعرف على مدى أهمية تطبيق كفاية رأس المال في البنوك القطرية.

6- حدود الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة البنوك المدرجة في بورصة قطر التي تتكون من تسع بنوك خلال فترة الدراسة الممتدة من 2005-2015. وقد تم استبعاد بعضها لعدم توفر بيانات كافية عنها خلال هذه الفترة، لذا تم اعتماد بيانات خمس (5) بنوك تمثل عينة الدراسة ومن الناحية التطبيقية فقد اقتصرنا هذه الدراسة على البنوك خلال الفترة المشار إليها لمجموعة من المعطيات أهمها:

- 1- لقد تم التداول في أسهمها في بورصة قطر خلال فترة الدراسة دون انقطاع.
- 2- توفر التقارير المالية السنوية المطلوبة خلال فترة الدراسة.
- 3- تعتبر هذه الفترة مهمة لان خلالها حدثت الازمة المالية العالمية، والتي أودت بالبنوك ذات درجة كفاية رأس المال المنخفضة، الأمر الذي أدى إلى فشلها في مواجهة تداعيات هذه الأزمة.

7- منهج وأدوات الدراسة المستخدمة:

قصد التوصل إلى الإجابة على كل التساؤلات المطروحة وقصد التوصل إلى النتائج المرجوة يتطلب منا اعتماد منهج الوصفي الملائم للجانب النظري من البحث، أما ما يلاءم الجزء التطبيقي - دراسة حالة- الذي يتم فيه إسقاط الجانب النظري على التطبيقي فقد اعتمدنا على الأساليب الإحصائية التي تساعد على تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، أما أدوات المستخدمة فتتمثل في برنامج Microsoft EXCEL وبرنامج origin 6 لمعالجة معطيات التي تكون في شكل جداول لترجمتها إلى رسومات بيانية لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل، إضافة إلى البرنامج الإحصائي EVIEWS 9.0 من خلال برنامج نظرية معالجة البيانات PANEL

8- مرجعية الدراسة :

في هذه الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المراجع المتعلقة بمالية المؤسسة والأسواق المالية، وكذا الكتب والأبحاث المرتبطة بالاقتصاد القياسي. كما اعتمدنا على بعض أطروحات الدكتوراه والمجستير والتي كان محور بحثها على الأسواق المالية.

9- هيكل الدراسة : أنجزت هذه الدراسة وفقا لما تمليه مقتضيات البحث في هذا المجال، وجاءت على شكل مقدمة كانت عبارة عن مدخل للموضوع، وفصلين أولهما الاطار النظري والدارسات السابقة، وثانيهما الدراسة التطبيقية وخاتمة وجملة من المقترحات .

في الفصل الأول تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية النظرية حول (الملاءة المالية) (نسبة كفاية رأس المال) والدارسات السابقة والبحوث المنجزة والمتعلقة بالموضوع. في حين تعرضنا في الفصل الثاني إلى الدراسة التطبيقية والذي سنقدم في مبحثه الأول مجتمع وعينة الدراسة المعتمدة ومجموع المتغيرات التابعة، وكذلك المتغير المستقل والأساليب والأدوات الإحصائية المناسبة للكشف عن العلاقة بين القيمة السوقية ونسبة كفاية رأس المال أما المبحث الثاني فقد خصص لتقدم نتائج الدراسة كمرحلة أولى ثم تفسير هذه النتائج والإجابة على فرضيات الدراسة كمرحلة ثانية .

الفصل الأول:

أدبيات حول الملاحة المالية

وقيمة السهم

تمهيد:

يُعتبر المستثمرون أكثر الأطراف المرتبطة بالبنك تعرضاً للمخاطرة، كما أنهم أكثر الأطراف التي تجني المكاسب في حالة النجاح، و في نفس الوقت أكثر الأطراف تحملاً للخسائر في حالة الفشل. و لذلك فإن الرقابة المستمرة للبنك تضع المستثمرين (الحاليين و المرتقبين) في صورة واضحة، تمكنهم من تقييم فرص الاستثمار المتاحة و المفاضلة بين البدائل الاستثمارية و اتخاذ القرارات، و تقدير الاحتمالات المستقبلية، و لتحديد ما إذا كان يزيد من الاستثمارات أو يخفضها، أو يتحول إلى مشروع آخر. لهذا يهتم المستثمرون بمجموعة من المعايير التي تمكنه من التنبؤ بمستقبل الورقة المالية ومن بين هذه المعايير الملاءة المالية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية - الإطار المفاهيمي للدراسة

في هذا المبحث سنتطرق إلى أهم الأسس النظرية المتعلقة بالملاءة المالية، مفهوم هذا المصطلح والتعرف على مؤشر حسابه وتطوره، وكذا قيمة السهم، مفهوما والعوامل المؤثرة فيها، ومؤشرات قياسها.

المطلب الأول: الملاءة المالية وطريقة حسابها.

سيتم في هذا المطلب ضبط أهم المصطلحات المستعملة في الملاءة المالية، وكيفية حسابها والمراحل التي مر بها مؤشر قياسها.

الفرع الأول: مفهوم الملاءة المالية والمصرفية:

أولاً: مفهوم الملاءة المالية:

ويعرف بأنها لقدرة على الدفع وتحسب بطرح قيمة مطلوبات المؤسسة من قيمة ومجوداتها، ويعبر عنها بتوافر النقد الكافي على المدى الطويل للوفاء بالالتزامات المالية عند استحقاقها¹

ثانياً: مفهوم الملاءة المصرفية:

يمكن تعريف درجة الملاءة لدى البنك باحتمالية إعسار البنك (بمعنى أن انخفاض هذه الاحتمالية يعني ارتفاع درجة ملاءة البنك²).

ثالثاً: العسر المالي:

هو الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد التزاماتها المالية، والتي استحققت فعلاً وسوف تستحق في الأجل القصير، نظراً لان إيراداتها قصيرة المدى و إيرادات النشاط الجاري لا تغطي احتياجاتها والتزاماتها المالية³ وتطور الاهتمام بملاءة البنوك التجارية بإنشاء لجنة بازل للرقابة على البنوك، وذلك في عام 1974 وقد أنشأت الدول الصناعية الكبرى هذه اللجنة ضمن إطار بنك التسويات الدولية. وقد ركزت هذه اللجنة على معيار كفاية رأس المال باعتباره صمام الامان الذي يجنب البنوك الوقوع في أزمات

¹ - شاهر فلاح العرود، أثر الملاءة المالية على القيمة السوقية لسعر السهم في البنوك التجارية الأردنية - دراسة تحليلية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد 10، 2013.

² - ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى مكة المكرمة.

³ - محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة (الظاهرة... الأسباب - العلاج، ط1، إترك للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص: 31.

الفرع الثاني: مفهوم كفاية رأس المال وكيفية حسابها وتطوراتها:

أولاً: مفهوم كفاية رأس المال:

يعبر مصطلح كفاية رأس المال عن قدرة وكفاءة البنوك التجارية في قياس وتوجيه ومراقبة المخاطر التي يواجهها، وذلك بهدف تحجيمها والسيطرة عليها، واتخاذ القرارات التي تتفق مع إستراتيجيته، وسياسته وتدعيم قدرتها التنافسية، كما تفيد كفاية رأس المال في تسعير الخدمات المصرفية وتعظيم عوائد عمليات البنوك، إضافة إلى وضع السياسات والإجراءات اللازمة للوقاية من الأنواع المختلفة من المخاطر، والتي تنشأ نتيجة التطور التكنولوجي والإلكتروني وزيادة التعقيدات في العمليات المصرفية والمنافسة الشديدة بين البنوك. وبذلك أصبحت البنوك التجارية ملزمة بتوفير الغطاء الرأس مالي الكافي لمواجهة أي أخطار محتملة قد يتعرض لها.¹

ثانياً: مؤشرات كفاية رأس المال:

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال إحتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى البنوك خرج الميزانية مثل التعامل في المشتقات.²

ثالثاً: تطورات حساب كفاية رأس المال:

مرت كيفية حساب كفاية رأس المال للبنوك بعدة تطورات عكست التطور في إدارة البنوك عامة، وفي إدارة المخاطر خاصة، وذلك وفق مؤشرات أو نسب مالية كما يلي:³

1. معدل قدرة البنك على رد الودائع:

أي النسبة المئوية لرأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع، أو عدد مرات مجموع الودائع إلى رأس المال الممتلك، وهذا المعدل يقيس قدرة البنوك على رد الودائع من رأسماله، ويعتبر من أشهر المقاييس وأقدمها انتشاراً، وينص على أن لا تقل نسبة حقوق الملكية إلى الودائع عن 10%، ولكن نظراً لكون الأهمية تكمن في كيفية استخدام الودائع أي نوعية الأصول لم يعد لهذا المعدل نفس الأهمية كما في السابق.

¹ - سعود موسى الطيب ومحمد عيسى شحاتيت، تحليل قياسي لطبق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية حالة الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، جامعة مؤتة، الأردن، 2011.

² - عثمان بن موسى الشيخ، السلامة المصرفية، دار النشر والطباعة، السودان، 2007، ص: 103.

³ - سليمان ناصر، كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية تشخيص الواقع و مقترحات للتطوير (بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامي تحت عنوان : أليات ترشيد الصناعات المالية الإسلامية المزمع عقد أيام : 08-09-2013 بفندق الهيلتون - الجزائر العاصمة .

2. رأس المال (حقوق الملكية) / إجمالي الأصول:

وهو يربط رأس المال الممتلك بالأصول لأن الخسارة التي يتحملها رأس المال تكون ناجمة عن استخدام الأموال، ولا توجد له نسبة مثلى فكلما كانت النسبة أكبر كلما دل ذلك على متانة المركز المالي للبنك.

3. رأس المال /الأصول الخطرة:

ويعتبر تطوراً للمقياس السابق، وتعتبر الأصول ذات المخاطرة هيكلًا لأصول باستثناء: النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي + السندات الحكومية + القروض الممنوحة للحكومة والدوائر الرسمية (لأنها مضمونة)، وهنا كمن يضيف إليها الودائع لدى البنوك الأخرى.

4. اتفاقيات بازل وتعديلاتها¹:

أ. اتفاقية بازل I:

تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة، وقدرت هذه النسبة بـ 8%، وتحدد نسبة كفاية رأس المال وفق لما يلي:

- (في البسط) يتكون رأس المال من شريحتين:

- رأس المال الأساسي:

يشمل (حقوق المساهمين + الاحتياطيات المعلنة والاحتياطيات العامة والقانونية + الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة) - (القيم المعنوية + الاستثمار في الشركات التابعة).

- رأس المال التكميلي:

يشمل احتياطيات غير معلنة + احتياطيات إعادة تقييم الأصول + مخصصات لمواجهة مخاطر عامة أو خسائر القروض + الإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين أو من غيرهم (القروض المساندة) + الأدوات الرأسمالية الأخرى التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض.

- (في المقام) تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول وفق جدول خاص وضعته لجنة بازل، وتتراوح هذه الأوزان من

صفر إلى 100%، كما وضعت جدولاً آخر لأوزان المخاطر للتعهدات خارج الميزانية تتراوح من 20 إلى 100%².

ليصبح معدّل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي:

¹ - المرجع السابق، ص ص: 4-5 بتصرف.

² للإطلاع على أوزان الترجيح، يمكن الرجوع إلى الدراسات التي تناولت بالتفصيل اتفاقية بازل 1، ومنها: سليمان ناصر: النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم لتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد: 6/2006، ص: 154.

رأس مال (الشريحة 1 + الشريحة 2)

$\leq 8\%$

مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر

ثم ادخلت مجموعة من التعديلات

تصح إذن العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)

$\leq 8\%$

الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية $\times 12.5$

للإشارة فإن اللجنة ترى أنه يتعين على البنوك المستخدمة لنماذج داخلية أن يكون لديها نظام متكامل لقياس المخاطرة يعبر عن كل مخاطرها السوقية، وبالتالي يجب قياس المخاطرة باستخدام منهج واحد، أي باستخدام النماذج الداخلية، أو باستخدام النموذج الموحد الصادر عن اللجنة.

ب. اتفاقية بازل¹:

جاءت بتغييرات جوهرية في معالجة مخاطر الائتمان والسوق، وقد تم تغطية شاملة لمخاطر التشغيل التي لم يكن لها أي حساب في اتفاقية بازل I، والتي تُعرف بأنها مخاطر الخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات والأنظمة الداخلية والعناصر البشرية، والأحداث الخارجية.

ويلاحظ في اتفاق بازل II أنه أبقى الحد الأدنى لكفاية رأس المال عند 8% إلا أن قاعدة الموجودات التي يحسب على أساسها تم توسيعها إلى حد يؤدي إلى زيادة رأس المال المطلوب.

وبذلك تصبح المعادلة الإجمالية لحساب رأس المال لمواجهة المخاطر الثلاثة، الائتمان والسوق والتشغيل كما يلي:

¹ -مونة يونس، كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر، دراسة قياسية بين البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2008-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مباح ورقلة، 2015، ص:35.

إجمالي رأس المال

$\leq 8\%$

مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل

وتمثل المخاطر الثلاثة في مقام النسبة النسب الآتية: خاطر الائتمان 85% مخاطر السوق 5%، مخاطر التشغيل 10%، كما وُضعت طريقة مستحدثة أيضاً لترجيح أوزان المخاطر، تصل في بعض الفئات والحالات إلى 150% من الخطر الحقيقي.

ج. اتفاقية بازل III:

تشتمل اتفاقية بازل III على خمسة محاور أساسية هي¹:

- تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رؤوس أموال البنوك، حيث قامت بتضييق مفهوم رأس المال، إذ أن رأس المال الأساسي أصبح يقتصر على رأس المال المكتتب بهو الأرباح غير الموزعة يُضاف إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد، غير متراكمة العوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، بينما رأس المال التكميلي فهو يقتصر على الأدوات لمدة لا تقل عن خمس سنوات،.

- تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة التي تنشأ عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو، من خلال فرض متطلبات رسملة إضافية للمخاطر التي تم ذكرها، وأيضاً لتغطية الخسائر التي تنتج عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

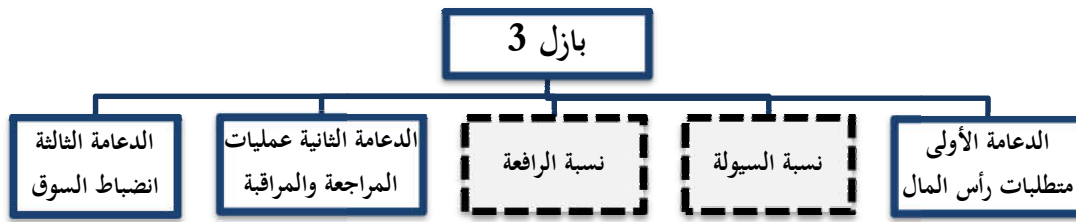
- أدخلت لجنة بازل نسبة جديدة على شكل رافعة تقيس ضاعف الرساميل، والتي تحسب بنسبة إجمالي المخاطر (داخل وخارج الميزانية) إلى رأس المال بالمفهوم الضيق الذي ورد في المحور الأول.

- المحور الرابع يتمثل أساساً في نظام يهدف إلى حث البنوك على ألا تربط عمليات الإقراض التي تقوم بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية، لأن ذلك يربط نشاطها بها، بحيث في حالة النمو والازدهار تنشط البنوك بشكل كبير فيما يخص تمويل الأنشطة الاقتصادية، أما في حالة الركود الاقتصادي يتراجع نشاط الإقراض في تسبب في إطالة فترة هذا الركود.

- المحور الخامس والأخير يتناول مسألة السيولة التي اتضحت أهميتها لعمل النظام المالي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، حيث أن لجنة بازل وفي سبيل وضع معيار عالمي لها، تقترح نسبتين:

¹ - سليمان ناصر، 2013، مرجع سبق ذكره، ص: 8-10 بتصرف.

- الأولى: خاصة بالمدى القصير وتطلق عليها "نسبة تغطية السيولة" LCR، وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة والتي يحتفظ بها البنك إلى حجم 21 يوماً من التدفقات النقدية لديه، وتهدف هذه النسبة إلى جعل المصرف يلي احتياجاته من السيولة ذاتياً في حالة أزمة طارئة.
- الثانية: لقياس السيولة البنوية أو الهيكلية في المدى المتوسط والطويل وتسمى . "نسبة صافي التمويل المستقر" NSFR، والهدف منها أن يتوفر للمصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطته.
- ويمكن تلخيص أهم الأسس لبازل 3 في الشكل التالي:



الشكل (1.1) يمثل إطار بازل 3

مونة يونس، تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2015، ص: 44

المطلب الثاني: القيمة السوقية للسهم ومؤشرات حسابها:

سنتناول في هذا المطلب مفهوم الأسهم العادية، والعوامل المؤثرة فيها وطرق تقييمها، ومؤشرات حسابها.

الفرع الأول مفهوم الأسهم العادية وخصائصها

أولاً: تعريف السهم:

تعتبر الأسهم هي رأس المال المكتتب من قبل المستثمرين، والذي يضم مساهماتهم المالية ويحدد ملكيتهم للشركة ويكون رأس مال الشركات المساهمة، بحيث يمثل كل سهم حصة متساوية، وتمثل الأسهم العادية من وجهة نظر الشركة المساهمة وسيلة التمويل الرئيسية، لذا كان الاعتماد شبه رئيسي على هذا النوع من الأسهم للتمويل الدائم للشركات خصوصاً عند التأسيس.¹

¹ - شعبان محمد عقيل شعبان لولو، قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم (2015 مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، ص: 56).

ثانيا: قيم الأسهم العادية:

تتغير قيمة السهم العادي تبعا لظروف الشركة المالية والظروف الاقتصادية العامة، ويمكن للسهم أن يتقلب مع الزمن بين القيم التالية:

1. القيمة الاسمية¹:

وهي القيمة التي يصدر فيها السهم عند تأسيس الشركة، وتكتب على وجه السهم، ويحدد هذه القيمة قانون الشركات في الدولة، ويجب أن تكون قيمة الأسهم متساوية.

2- القيمة الدفترية²:

وهي قيمة السهم في السجلات المحاسبية للشركة، وتحسب القيمة الدفترية من المعادلة التالية:

القيمة الدفترية للسهم = حقوق الملكية / عدد الأسهم المصدرة.

3- القيمة التصفية³:

وهي القيمة التي يتوقع المساهم في الشركة المساهمة الحصول عليها للسهم العادي في حالة تصفية الشركة بعد استبعاد كافة الالتزامات التي تترتب عليها بما في ذلك حقوق الأسهم الممتازة.

4- القيمة السوقية⁴:

هي قيمة السهم في سوق الأوراق المالية، و التي تفوق القيمة الاسمية أو تقلعنها، وتعد أساسا للمضاربة في سوق المال، وذلك باعتبارها المؤشر الذي يتركز عليه في اتخاذ قرارات البيع و الشراء، تعتبر القيمة السوقية مؤشر هام لتقييم المؤسسة، يعكس ما يتم تحقيقه من أرباح أو خسائر و قدرتها على النمو، وكلها عوامل إذا تحققت تزيد من القيمة السوقية للسهم و يزيد الإقبال عليها مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.

ثالثا: العوامل المؤثرة في الأسعار السوقية للأسهم:

تتأثر أسعار الأسهم بمجموعة من العوامل والمحددات التي تؤثر في قيمتها السوقية وبشكل متفاوت، وقد حاول العديد من الباحثين والمهتمين تحديد هذه العوامل ومعرفة مدى قدرتها في التأثير على سعر السهم، ومن هذه العوامل ما يلي:

¹ المرجع السابق، ص: 58

² - حياة زيد، دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم دراسة تطبيقية في عينة من أسواق المال العربية (الأردن ، السعودية ، و فلسطين) 2015 مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة.

³ - المرجع السابق، ص: 72.

⁴ - إلياس بن ساسي، مرجع سابق، ص: 438.

1. التوقعات بخصوص مستقبل المنشأة ومدى قوة مركزها المالي:

إذ تعتبر من أهم العوامل المحددة لسعر السهم، حيث أنه كلما كانت الشركات تتمتع بمركز مالي قوي وقادرة على الاستمرار وتحقيق أرباح أكبر ممن المستقبل كلما انعكس ذلك على سعر السهم بالارتفاع، وعلى العكس ممن ذلك فكلما ضعف المركز المالي وضعفت قدرة الشركة على الاستمرار وتحقيق الأرباح كلما انخفض سعر السهم في السوق¹.

2. الأرباح المحققة:

تعتبر ربحية المنشأة من المحددات الأساسية لسعر السهم، لذلك ينصح المحللون الماليون بشراء الأسهم التي يتوقع زيادة إرباحها كما إنهم ينصحون ببيع الأسهم التي يتوقع اتجاه إرباحها للانخفاض، وعلى الرغم من ذلك قد يتضح في الجمل القصير عدم وجود ارتباط أو علاقة مباشرة بين سعر السهم وربحية المنشأة، فقد تتجه الأسعار في اتجاه معاكس للربح أو قد تتزايد بنسبة صغيرة بالمقارنة بنسبة الزيادة في الربح، ويمكن تفسير ذلك من خلال نظرية الثقة، حيث يتضح أن سعر السهم يتوقع على درجة ثقة التاجر والمستثمر في الأوراق المالية أكثر من الاعتماد على الربحية، أي أن الثقة هي التي تدفع سعر السهم إلى زيادة أو الانخفاض².

3. التوزيع الأرباح النقدية في نهاية كل سنة:

وهناك دلائل تشير إلى انه كلما ارتفعت نسبة الأرباح المدفوعة أدى ذلك إلى زيادة لعوائد المتوقعة من السهم، حيث أنه إذا ما أعلنت الشركة عن نسب مرتفعة للأرباح النقدية الموزعة كلما أشار ذلك إلى توقعات مستقبلية عن قدرة الشركة على الحفاظ على هذه النسبة المرتفعة، مما يتبع ذلك زيادة في سعر السهم³.

4. القيمة الدفترية للسهم:

يتأثر سعر السهم في السوق بصورة كبيرة بالقيمة الدفترية له، حيث أنه غالباً ما يكون هناك علاقة طردية بين قيمة السهم الدفترية وسعر السهم في السوق، أي أن الزيادة في القيمة الدفترية للسهم تنعكس على زيادة سعره السوقي والعكس صحيح⁴.

5. الأوضاع الاقتصادية العامة للبلد:

تتقلب الأوضاع الاقتصادية للبلاد بين الانتعاش والانكماش، ففي حالة الانتعاش والذي يظهر أثره بوضوح في الناتج والدخل القومي المصاحب للنمو الاقتصادي تزداد الأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على

¹ - خلف فليح حسن، الإدارة المالية والنقدية، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر، أربد الأردن، 2006، ص:25.

² - حنفي عبد الغفار، بورصة الأوراق المالية، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص:120.

³ - خلف فليح، مرجع سابق، ص:27.

⁴ - المرجع السابق، ص:27.

الأسهم، وبالتالي زيادة أسعارها السوقية. أما وقت الركود والانكماش الاقتصادي تتقلص النشاطات الاقتصادية، والتي تنعكس على انخفاض الطلب على الأسهم وبالتالي انخفاض أسعارها¹.

6. سعر الفائدة:

إن الارتفاع في أسعار الفائدة من شأنه أن يخفض مستوى الاستهلاك في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبالتالي يؤدي إلى الانخفاض في الطلب إلى تخفيض حجم المبيعات والأرباح، وفي جو يسوده التشاؤم تزداد المصاعب المالية التي تواجه المنشآت وخاصة في مجال التمويل، فمع استمرار الارتفاع في أسعار الفائدة تزداد تكاليف الديون المترتبة على الشركات المقترضة، الأمر الذي يكون على حساب الأرباح الموزعة لحاملي الأسهم، مما سيكون له أثره السلبي على رغبة المستثمرين في شراء بالأسهم ومن ثم انخفاض أسعارها في السوق المالي².

يتضح مما سبق أن أسعار الأسهم في الأسواق المالية تتأثر بمجموعة من المحددات. منها ماهو داخلي وتحت سيطرة الشركة كقوة المركز المالي والأرباح المحققة والتوزيعات النقدية والقيمة الدفترية للسهم، ومنها ماهو خارجي وهي التي لا تستطيع الشركة السيطرة عليه كأسعار الفائدة والأوضاع الاقتصادية الداخلية، والتي عادة ما يكون لها تأثيرات أخرى على أسعار الأسهم حسب طبيعتها وقوة اتجاهها.

الفرع الثاني: مؤشرات قيمة السهم:

هي مؤشرات بورصية تعكس القيمة السوقية للسهم وم أهمها³:

أولاً: مؤشر نسبة عائد السهم:

$$\text{BPA} = \frac{\text{سعر إقبال البورصة للسهم}}{\text{سعر إقبال البورصة للسهم}}$$

BPA: يمثل نصيب السهم العادي من الأرباح الصافية للمؤسسة ويعتبر مؤشراً المقدار الشروط التي سيحصل عليها المستثمر في المستقبل.

وعليه فالمؤشر يوضح القيمة السوقية للسهم ومدى رغبة تملك هذا السهم من قبل المستثمرين.

¹ - دانة بسام محمد يوسف، تحديد العوامل المؤثرة على عائد الأسهم في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2008، ص: 45.

² - شعبان محمد لولو، مرجع سابق، ص: 30.

³ - دادن عبد الغني، قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإندثار المبكر باستعمال المحاكاة المالية - حالة البورصتي الجزائر و باريس، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر، 2007.

ثانياً: مؤشر مضاعف السهم.

يهدف المؤشر إلى حساب القيمة الحقيقية للسهم وسعره التداولي من خلال العلاقة القائمة بين القيمة السوقية للسهم في تاريخ معين وما بين العائد السنوي للسهم، ويقوم المهتمون بحساب هذا المؤشر للتأكد من مناسبة السعر السائد في السوق والتيقن من عدم المغالاة أو تدهور القيمة على النحو التالي:

$$\text{سعر إقفال السهم في نهاية السنة المالية} \\ \text{عائد السهم الواحد} \\ \text{(مرة)}$$

حيث أن ارتفاع هذا المؤشر منشأته- : ارتفاع ثقة السوق في المؤسسة ومستقبل واعد. أما إذا فاقت الأسعار الأخرى، لأسهم المؤسسات المماثلة والمنافسة في نفس القطاع، ربما كان دليلاً واضحاً على مغالاة القيمة السوقية للورقة، وعادة ما ينظر إلى السهم الذي يفوق سعر إقفاله في نهاية السنة المالية عن عائدته بـ:14 مرة بأنه سهم جيد ويعكس أداء ممتاز، وإن مستقبل المؤسسة واعد، ونظرة السوق إليها بأنها كفئة، وجديرة بثقة المتعاملين.

مؤشر مضاعف السعر السوقي الى التوزيعات.

يوضح علاقة شراء السهم بعائده

$$\text{سعر الإقفال في نهاية السنة} \\ \text{الربح النقدي الموزع للسهم} \\ \text{(مرة)}$$

ثالثاً: مؤشر نسبة الأرباح إلى عوائد السهم:

$$\text{BPA} \\ 100 \times \text{إجمالي عوائد الأسهم}$$

يساعد هذا المؤشر في معرفة اتجاهات المؤسسة نحو التوسع عن طريق زيادة الاحتياطات من الأرباح المحتجزة أو اتجاه المؤسسة إلى زيادة جاذبيتها السوقية عن طريق رفع معدل التوزيعات.

رابعا: مؤشر معدل الربحية:

يعتبر معيار لكلا لمضاربيين والمغامرين والمستثمرين على حد السواء، نظرا للتقلبات السوقية التي يتعرض لها صعودا أو نزولا، أي مكسب رأس مالي أو خسارة رأسمالية.

$$100 \times \frac{\text{سعر الإقبال}}{\text{سعر الافتتاح}}$$

ومع الأخذ بعين الاعتبار أعلى سعر وأدنى سعر للوقوف على مجال تغير وتذبذب قيمة الورقة المالية

الأدبيات التطبيقية- الدراسات السابقة للموضوع:

قصد الإلمام بموضوع الدراسة، والتعرف أكثر على متغيراتها، وضبط ومعرفة طريقة وأدوات الدراسة، إرتأينا تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، حيث تناولنا في المطلب الأول أهم الدراسات العربية، أما المطلب الثاني فقد خصص للدراسات الأجنبية، والتي تم الاستناد عليها في دراستنا.

المطلب الأول: الدراسات العربية:

أولا: أحمد دهيت 2016

تناولت هذه الدراسة تأثير السيولة والملاءة على ربحية المصارف و قد تم اختيار جميع البنوك المدرجة في بورصة عمان 15 (بنكا) للفترة 2012 - 2014 ولقياس السيولة تم حساب النسبة السريعة، تم احتساب نسبة الدين لقياس الملاءة، في حين تم احتساب نسبة العائد على الموجودات لقياس الربحية. وقد استخدم الانحدار البسيط لدراسة العلاقات؛ وأظهرت النتائج أن السيولة لها تأثير سلبي) معكوس (كبير على الربحية، في حين أن الملاءة ليس لها أي تأثير على الربحية.

ثانيا: خالد جمال نصر 2015

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإعلان عن توزيع الأرباح و الإعلان عن ربحية السهم في القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة من عام 2013 إلى 2009، و من أجل تحقيق هدف الدراسة تم احتساب متوسط القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان لمدة عشرة أيام قبل تاريخ الإفصاح، و مقارنته مع متوسط القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان لمدة عشرة أيام بعد تاريخ الإفصاح، و تم استخدام أسلوب دراسة الحدث لهذه الغاية وذلك باستخدام إختبار عينتين مرتبطتين، وقد تم اعتماد اجتماع الهيئة العامة كتاريخ الإفصاح المعتمد للإعلان عن حدث توزيع الأرباح و ربحية السهم. و تم التوصل إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للإعلان عن توزيع الأرباح و الإعلان عن ربحية السهم على القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة من عام 2009 إلى عام 2013. ثالثا: دراسة عبد وهاب دادن و حورية بديدة (2012):

تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسات المسعرة - حالة المؤشرة CAC40 خلال الفترة الممتدة ما بين 2007-2009، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة مؤسسات المؤشرة CAC40 و ذلك في ظل وجود قرارات مالية أخرى . و في هذا الإطار تناولت الدراسة محوران أساسيان: دراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح (التوزيعات النقدية ، إعادة شراء الأسهم ، ربحية السهم على قيمة المؤسسة عن طريق الدراسة الاختيارية ، و كذا دراسة تأثير المحتوى الإعلامي لهذه السياسة على القيمة، من خلال دراسة الحدث .

خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير لسياسة التوزيعات النقدية على قيمة المؤسسة، بينما لا توجد علاقة خطية بين كل من إعادة شراء الأسهم و ربحية السهم على القيمة . هذا بالإضافة إلى عدم وجود تأثير للمحتوى الإعلامي لهذه السياسة على قيمة مؤسسات المؤشر CAC40.

رابعاً: دراسة سعود موسى ومحمد عيسى (2011):

هدفت الدراسة إلى قياس الآثار المترتبة على تطبيق البنوك التجارية في الأردن لمعيار كفاية رأس المال على ربحيتها. و تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال التالي : هل كان لرفع رأس مال البنوك التجارية في الأردن أثر في ربحيتها؟ واستخدمت الدراسة تحليل السلاسل الزمنية المقطعية لاثني عشر مؤشراً للربحية و لجميع البنوك التجارية و عددها 15، للفترة 2007-2000، و خلصت الدراسة إلى أن تطبيق معيار كفاية رأس المال لم يكن له تأثير ، ذو دلالة إحصائية ، على الربحية البنوك التجارية في الأردن.

خامساً: دراسة شاهر فلاح العرود (2011):

أثر الملاءة المالية على القيمة السوقية لسعر السهم في البنوك التجارية الأردنية، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز اثر الملاءة المالية على القيمة السوقية لسعر السهم في البنوك التجارية الأردنية ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم جمع بيانات النسب المالية للملاءة المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل ونسب تغطية الملاءة المالية من القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية من العام 2001 وحتى العام 2010، وقد تكونت عينة الدراسة من البنوك التجارية الأردنية وعددها (15) بنكا والتي كانت بياناتها تطرح من خلال بورصة عمان للأوراق المالية بانتظام خلال سنوات الدراسة، وتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط (لاختبار مدى تأثر المتغيرات المستقلة (الملاءة المالية)، على المتغير التابع (القيمة السوقية للسهم) وقد توصلت الدراسة إلى نسبة النقدية من الملاءة المالية قصيرة الأجل قد فسرت ما مقداره (0.795) من التباين الكلي من القيمة السوقية لسعر السهم، وان نسبة الديون إلى مجموع حقوق الملكية من الملاءة المالية طويلة الأجل قد فسرت ما مقداره (0.596) من التباين الكلي من القيمة السوقية لسعر السهم، في حين كان تأثير متغير تغطية الفوائد من ملاءة تغطية الفوائد والضرائب على القيمة السوقية لسعر السهم ضعيفا، حيث فسّر ما مقداره (0.246) من التباين الكلي من القيمة السوقية لسعر السهم.

سادساً: دراسة حكيمه غلامي (2010):

حول أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل على أداء البنوك " دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية " حيث هدفت إلى استكشاف اثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 2 على أداء البنوك التجارية الأردنية خلال فترتين زمنيتين. الفترة الأولى (2002-2006) و التي تمثل الفترة الزمنية قبل تطبيق معيار بازل 2 لمتطلبات كفاية رأس المال و الفترة الثانية (2007-2009) و التي تمثل الفترة الزمنية بعد تطبيق معيار بازل 2 لمتطلبات كفاية رأس المال. و ذلك لمعرفة ما إذا كان تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 2 قد أدى إلى التأثير على أداء البنوك التجارية الأردنية .

طبقت الدراسة على عينة تكونت من ثلاثة عشر بنكا تجاريا أردنيا ، و تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد للبحث في أثر متطلبات كفاية رأس المال في الأداء وجدت هذه الدراسة أن متطلبات كفاية رأس المال لم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية على العائد على الأصول ، وهامش صافي الفائدة بعد تطبيق معيار بازل 2 . كما وجدت أن هناك أثر سالب ذو دلالة إحصائية لمتطلبات كفاية رأس المال على العائد على الحقوق الملكية بعد تطبيق معيار بازل 2 .

سابعا: دراسة عبد العزيز محمد أحمد المخلافي (2002):

حول تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد على وفق المعايير الدولية حيث سعت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في كل من مؤشرات المخاطرة المصرفية والعائد المصرفي وانعكاس ذلك في قيمة المصرف. وذلك عبر اختيار عينة عمدية من المصارف التجارية اليمنية بلغ عددها (5) مصارف . للفترة 1998-2002 .

وقد استخدمت (9) مؤشرات لكفاية رأس المال المصرفي، وقد تم إجراء تحليل هذه المؤشرات بهدف إبراز الدور الذي تمارسه هذه المؤشرات في تدعيم مصداقية النظام المالي والمصرفي اليمني وما يترتب على ذلك من تحقيق المبادلة المناسبة بين المخاطرة المصرفية والعائد وانعكاس ذلك في تعظيم قيمة المصرف. إذ تم استخدام (3) مؤشرات للمخاطرة المصرفية. أما مؤشرات العائد المصرفي التي تشير إلى قدرة المصارف على توليد العوائد، فقد استخدمت (9) مؤشرات.

كما اظهر التحليل قبول فرضية الدراسة التي نصت على أن كلاً من مؤشرات المخاطرة المصرفية والعائد المصرفي تتأثر بمؤشرات كفاية رأس المال المصرفي وينعكس ذلك في قيمة المصرف.

التعليق :

يتبين من الدراسات السابقة أنها شملت العديد من القطاعات الاقتصادية و التي أجريت قي أماكن مختلفة، نلاحظ أن هذه الدراسات اشترك بعضها في متغير القيمة السوقية و اختلفوا في المتغير المستقل، بحيث اعتمدت دراسة عبد الوهاب دادن على سياسة توزيع الأرباح. و أما دراسة كل من عبد العزيز المخالفي و حكيمة غلامي و سعود موسى فقد اشتركوا في المتغير المستقل هو كفاية رأس المال و اختلفوا في المتغير التابع، بحيث اعتمد عبد العزيز على المخاطر المصرفية و العائد المصرفي ، واعتمدت دراسة حكيمة على أداء البنوك و سعود موسى على الربحية و أجريت الدراسات على عينات من البنوك.

وانفردت دراسة شاهر فلاح العرود باعتبار الملاءة المالية متغير مستقل و القيمة السوقية لسعر السهم كمتغير تابع. و استخدمت الدراسات نماذج إحصائية مختلفة حسب عينة الدراسة و هدف كل باحث.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية:

نحاول من خلال هذا المطلب عرض مجموعة من الدراسات الأجنبية، والتي لها علاقة بضبط مفاهيم الدراسة من جهة، كما تساعدنا في تصويب الجانب التطبيقي من جهة ثانية.

أولاً: دراسة Diane Pierret 2016 بعنوان Systemic Risk and the Solvency Liquidity

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على التفاعل بين الملاءة المالية ومخاطر السيولة لدى البنوك التي تجعلها عرضة لأزمة شاملة. وقد اجريت هذه الدراسة على مجموعة من الشركات القابضة في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 2000/2013 وجاءت النتائج تماشياً مع الأدبيات النظرية لنماذج التفاعل بين الملاءة المالية ومخاطر السيولة

موضحاً أن أداء البنك يعتمد على نوعية راس ماله، كما أن المصارف تفقد إمكانية حصولها على التمويل في الأجل القصير عندما تتوقع الأسواق أنها ستكون معسرة أي في أزمة. وقد وجد أن هذه العلاقة بين السيولة والملاءة قوية، واحتواء الميزانية على معلومات مفيدة للتنبؤ قصير الأجل للبنوك. و النتائج تشير إلى أن رأس المال لا يعمل فقط لاستيعاب الخسارة،

ولكنه يضمن أيضاً ثقة الدائنين في الاستمرار وتوفير التمويل للبنوك في الأزمة

ثانياً: Julien Hugonnier et Erwan Morellec 2015 بعنوان

Bank capital, liquid reserves, and insolvency تهدف هذه الدراسة الى تطوير نموذجاً ديناميكياً للمصارف لتقييم أثر السيولة و أثر الرافعة المالية والشروط المرتبطة بقرارات تمويل البنك ومخاطر عدم الملاءة. في هذا النموذج، البنوك تكون أمام الضرائب، وتكاليف إصدار الأوراق المالية، والتكاليف الاقتراض وتعظيم حقوق المساهمين من خلال اختيار نسبة الدين إلى الأصل، ونسبة الودائع إلى الدين، والأصول السائلة الى الأصول، وسياسات إصدار الأسهم. ويوضح توصيفنا التحليلي لخيارات سياسة البنك أن فرض متطلبات السيولة يؤدي إلى انخفاض الخسائر البنكية في التخلف عن السداد من احتمال زيادة التخلف عن السداد. و الجمع بين متطلبات السيولة والرافعة يقلل من احتمالية التخلف عن السداد وحجم الخسائر المصرفية في حالة العجز عن السداد

ثالثاً دراسة Karaca .Serdar S حول THE EFFECT OF FINANCIAL RATIOS ON THE FIRM

:VALUE: EVIDENCE FROM TURKEY

بحث هذه الدراسة في تأثير النسب المالية على قيمة الشركة. لهذا الغرض، يتم فحص الشركات في قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ والصناعات المعدنية الأساسية التي تشارك في مؤشر أيس 100. في الدراسة، يتم تحليل العلاقة بين قيمة الشركة والنسب المالية من خلال تحليل بيانات اللوحة. وفي التحليل تم تحليل 36 شركة تعمل في

هذه القطاعات بين عامي 2002 و 2009. المتغير التابع للدراسة هو قيمة الشركة. المتغيرات المستقلة هي النسب المالية. ونتيجة لذلك، فقد تبين من تحليل بيانات الفريق أن النسب المالية تؤثر على قيمة الشركة. وهناك علاقة هامة وإيجابية بين قيمة المستحقات وقيمة الشركة؛ هناك علاقة كبيرة وسلبية بين دوران المخزون والعائد على حقوق الملكية. لم يتم اكتشاف علاقة ذات دلالة إحصائية بين النسب الأخرى

رابعاً: دراسة بوير و فليون (Boyer & Filion,2004) بعنوان " Common and Fundamental Factors in stock Returns of Canadian Oil and Gas Companies

هدفت إلى معرفة كيفية تأثير أسهم هذا القطاع بعدد من العوامل، و من ضمن ما قامت به الدراسة هو تقدير العلاقة بين عوامل أسهم قطاع النفط كمتغير تابع و متغيرات مستقلة مثل سعر الفائدة و سعر صرف الدولار الأمريكي و الكندي و عوائد السوق و أسعار البترول . و بإستخدام طريقة ال.Generalize. توصلت الدراسة إلى أن عوائد هذا القطاع يتناغم بشكل ايجابي مع عوائد السوق Least Square و أسعار البترول، و على أية حال فإن هذه العوائد تتماشى بشكل عكسي مع معدلات الفائدة، و كذلك معدلات أسعار صرف العملة الكندية مقابل الدولار الأمريكي .

تعليق

نلاحظ أن الدراسات الأجنبية اشتركت مع دراستنا في المتغير التابع وهو قيمة السهم و اختلفنا في المتغيرات المستقلة، فبينما اعتمد بوير فليون على مجموعة من المتغيرات المستقلة (مثل: سعر الفائدة ،سعر صرف الدولار الأمريكي و أسعار البترول....)، أما دراسة kraraka فكانت النسب المالية هي المتغير المستقل،اعتمدنا في دراستنا على نسبة كفاية رأس المال.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها هو محاولة تحديد أثر الملائة المالية على قيمة أسهم البنوك المسعرة ، وهو ما يتفق مع دراسة شاهر فلاح العرود 2011 .

إلا أن هذه الدراسة الأخيرة اعتمدت في تحديد الأثر على مؤشرات الملائة طويلة المدى، و الملائة قصيرة الأجل وملائة تغطية الفوائد والضرائب، كمتغيرات مستقلة و مؤشر سعر السهم كمتغير تابع، بينما الدراسة الحالية اعتمدت نسبة كفاية رأس المال حسب ما جاء في لجنة بازل لتقدير الملائة المالية كمتغير مستقل و مؤشر (سعر السهم، مضاعف السهم و معدل الربحية) كمتغيرات مستقلة. وقد تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط، بينما استخدمنا في دراستنا نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel DATA).

خلاصة الفصل الأول:

تناولنا في هذا الفصل في المبحث الأول أهم الأدبيات النظرية المتعلقة بالملائة المالية، مفهومها و مؤشراتها وكيفية حسابها و تطورها واتضح أن نسبة كفاية رأس المال للجنة بازل تعد من أهم النسب التي تقدم للمصالح الرقابية و تساعد في التنبؤ بمستقبل البنك و بالتالي تؤثر في قرارات المستثمرين و منه على قيمة البنك المسعر. كما تناولنا مفهوم السهم وطرق تقييمه باعتبار أن قيمة البنك تحمل على القيمة السوقية للسهم. ورغبة منا في الإحاطة بالجوانب الممكنة من الدراسة و الإلمام بما توفر من معلومات الخاصة بموضوع الملائة المالية للبنك و علاقتها بقيمة السهم.

خصصنا المبحث الثاني لأهم الدراسات العربية و الأجنبية التي عملت على إحدى المتغيرات الدراسة الحالية وذلك للاعتماد عليها في تفسير النتائج. و سوف نحاول في الفصل الثاني تطبيق ما هو نظري على أرض الواقع من خلال معرفة أثر الملائة المالية (كفاية رأس المال) على القيمة السوقية للسهم.



الفصل الثاني:
الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد:

بعد أن تطرقنا للجانب النظري للموضوع من خلال دراسة مختلف أبعاده وكذا الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع بحثنا سنخصص هذا الفصل للدراسة التطبيقية بغية إسقاط الجانب النظري على الواقع العملي. و للإلمام بالجانب التطبيقي ارتأينا أن نتناول خلال هذا الفصل كل من منهجية و أدوات الدراسة، وذلك من خلال عرض مجتمع و عينة الدراسة، وكذا إبراز العلاقة بين متغيرات الدراسة، وكذا تقديم الأداة الإحصائية التي سنستعين بها لاختبار أثر الملاءة المالية على قيمة السهم.

ولتحقيق ذلك قمنا بتقسيم الفصل الثاني الخاص بالجانب التطبيقي إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: منهجية و أدوات الدراسة

المبحث الثاني: تحليل و مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: منهجية وأدوات الدراسة

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى منهجية وأدوات الدراسة المستخدمة في عملية البحث وكذا عرض مجتمع وعينة الدراسة و طرق جمع المعلومات بالإضافة إلى البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات.

المطلب الأول: عينة الدراسة و المتغيرات المستخدمة:

سيتم من خلال هذا المطلب توضيح مجتمع وعينة الدراسة التي اعتمدنا عليها للإجابة على إشكالية الدراسة عن طريق استخدام التقارير المالية وتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة لهذا البحث.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة.

أولاً: مجتمع الدراسة:

بناء على موضوع الدراسة المتمثل في تأثير الملاءة المالية على قيمة البنك المسعّر على دراسة بعض البنوك المدرجة في بورصة قطر للفترة ما بين 2005 و 2015 ، فقد تعين علينا تحديد مجتمع الدراسة ب المتمثل في كل البنوك المدرجة في بورصة قطر و عددها (9)، و قد وقع اختيارنا على (5) بنوك من المجموع الكلي (9) بنوك وذلك اعتباراً لتوفر شروط يتم توضيحها عند وصف عينة الدراسة.

نبذة عن بورصة قطر:

تأسست سوق الدوحة للأوراق المالية عام 1995 وبدأت عملها رسمياً في عام 1997م ومنذ ذلك الوقت تطورت البورصة لتصبح واحده من أهم أسواق الأسهم في منطقة الخليج. تعتبر سوق الدوحة من أهم الأسواق العربية و الخليجية من حيث الرسملة البورصية، حجم التداول و حجم الشركات، إضافة إلى حصولها حلى جائزة "بورصة العام" المرموقة التي تمنحها مجلة المستثمر العالمي (Global Investor) في سنة 2012، كأفضل بورصة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي يونيو 2009، قامت شركة قطر القابضة، وهي الذراع الاستثماري لجهاز قطر للاستثمار، بتوقيع اتفاقية مع بورصة Euronext NYSE من أجل تشكيل شراكة إستراتيجية بهدف تحويل سوق الدوحة للأوراق المالية إلى بورصة دولية وفقاً لأعلى المستويات، كما أعيدت تسمية السوق لتأخذ اسم بورصة قطر بعد توقيع اتفاقية الشراكة.

نبذة تاريخية:

(1997): بدء أول يوم تداول للأوراق المالية في قاعة سوق الدوحة للأوراق المالية بشكل منظم.

(1998): إدخال وتطبيق نظام التسجيل المركزي في السوق.

(1999): السماح للمستثمرين ببيع الأسهم المشتراه في اليوم التالي ليوم الشراء (T+1).

(2000): تنفيذ مشروع ربط الشركات من خلال الإنترنت ليصبح الأول من نوعه في ذلك الوقت بمنطقة

الخليج.

(2001): الشروع في تنفيذ مشروع التداول الإلكتروني والذي يهدف إلى استبدال عمليات التداول بطريقة الألواح بنظام الكتروني باستخدام الحاسب الآلي.

(2002):

- أنشأت السوق موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت.
- السماح للمستثمرين بيع الأسهم المشتراه في نفس اليوم.
- اعتمدت السوق مؤشراً جديداً لها يعكس التغيرات في أسعار أسهم الشركات المدرجة بموثوقية ودقة أكبر.

(2005): السماح لغير القطريين بالاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في السوق بنسبة لا تتجاوز 25% من الأسهم المطروحة للتداول في السوق.

(2007): انضمام السوق إلى عضوية الاتحاد الدولي للبورصات.

(2009): توقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية مع NYSE Euronext بهدف تحويل قطر إلى سوق مالية عالية الطراز.

ثانياً: عينة الدراسة:

في هذا الجزء عينة الدراسة والشروط التي تبنيهاها لاعتماد البنك كعنصر من العينة المختارة.

تشكل عينة الدراسة أساساً من مجموعة من البنوك المدرجة في سوق قطر للأوراق المالية (09) بنوك، ولقد

تم وضع شروط لاختيار البنوك وهي كالتالي:

✓ ان يكون البنك مدرج قبل سنة 2005 .

✓ أن يكون البنك قد قام بإفصاح للقوائم المالية خلال الفترة 2005-2015 .

✓ لم يتم البنك بتوقيف تداول أسهمه خلال فترة الدراسة.

وقد استقرت العينة على 05 بنوك مدرجة وقد توفرت جميع الشروط التي تم ذكرها في العينة المذكورة في الجدول

التالي :

الجدول رقم (1.2): يوضح بنوك عينة الدراسة

الرقم	اسم البنك	الرمز	تاريخ التأسيس	تاريخ الإدراج
1	بنك قطر الوطني	QNB	1964	1997/05/26
2	مصرف قطر الإسلامي	QIBK	1982	1997/05/26
3	البنك التجاري	CBQK	1975	1997/05/26
4	بنك الدوحة	DHBK	1979	1997/05/26
5	البنك الأهلي	ABQK	1983	1997/05/26

اعتمادا على الموقع الرسمي لبورصة قطر www.qe.com.qa/ar/home

ثالثا: حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة الزمنية في الفترة الممتدة بين 2005-2015 والتي نعتبرها فترة كافية لدراسة تأثير المتغير المستقل "نسبة كفاية رأس المال" على المتغير التابع "قيمة السهم" ممثلة بـ "سعر السهم السوقي"، "مؤشر مضاعف السعر"، "مؤشر معدل الربحية" كما أن فترة الدراسة تتخللها الازمة المالية العالمية التي تسببت في افلاس كثير من المصارف أما الحدود المكانية فتتمثل في سوق الدوحة للأوراق المالية.

حيث تم جمع بيانات عينة الدراسة من الموقع الإلكتروني الخاص بورصة قطر، وذلك من خلال البيانات المتعلقة بالبنوك قيد الدراسة، إضافة إلى التقارير السنوية ودليل المستثمر، والتي ينشرها الموقع وهذا لكونها معتمدة ومدققة تتمتع بمصداقية مقبولة يمكن الاعتماد عليها للقيام بدراستنا التطبيقية. أنظر الملحق رقم (3).

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغير التابع والمستقل:

1. المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع للدراسة في قيمة السهم ومن أجل الحصول على أفضل تمثيل لهذا المتغير فقد اعتمدنا مؤشر مضاعف السهم، ومؤشر معدل الربحية، وسعر السهم للبنك، وتعتبر القيمة السوقية للسهم المعيار الأساسي بالنسبة للمستثمر لتقييم الحالة المالية للبنك ومدى إمكانية استمرارها ونموها، حيث يعتقد أنه يعكس قيمة البنك.

2. المتغير المستقل:

يتمثل المتغير المستقل للدراسة في الملاءة المالية وللحصول على أفضل تمثيل فقد اعتمدنا نسبة كفاية رأس المال حسب ماجاءت به مقررات لجنة بازل وذلك لان عينة الدراسة تعتمد هذه النسبة كما هو موثق في التقارير المالية السنوية.

ثانيا: إبراز العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل:

تعتبر الملاءة المالية عن قدرة البنك على سداد التزاماته المالية المستحقة وقد وضعنا هذا المصطلح وقمنا بتحليله في الفصل الأول باعتباره المتغير المستقل للدراسة وفي المقابل اتخذنا في دراستنا 3 مؤشرات لقيمة السهم كمتغيرات تابعة و التي تم ضبط مفهومها وكيفية حسابها في الفصل الأول.

ثالثا: قراءة في المعطيات الكمية لمتغيرات الدراسة:

نتطرق فيما يلي إلى قراءة في معطيات الدراسة الخاصة ببنوك العينة بغرض توضيح أهم المعالم الخاصة بمتغيرات الدراسة:

1. بيانات مؤشر مضاعف السهم لبنوك عينة الدراسة:

جدول رقم (2.2)

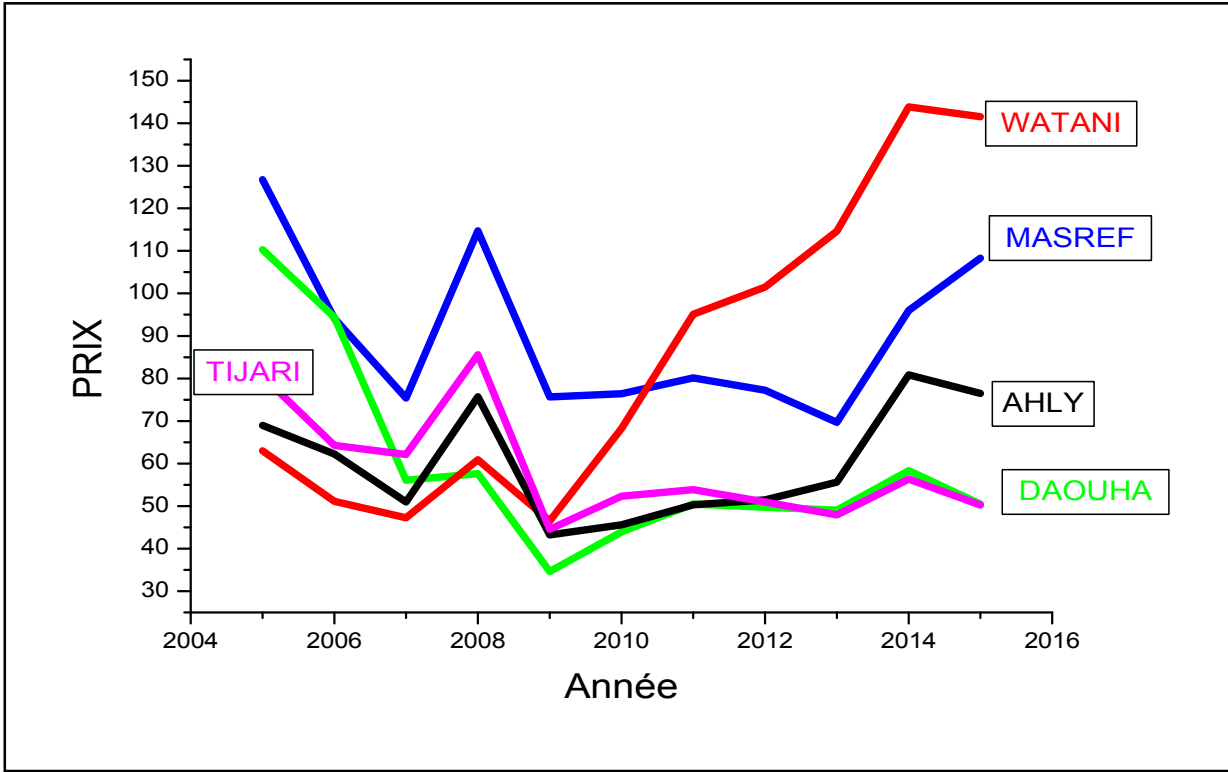
يوضح بيانات مؤشر مضاعف السهم لبنوك عينة الدراسة الفترة بين 2005-2015

البنك التجاري	بنك قطر الوطني	بنك الدوحة	مصرف قطر الإسلامي	البنك الأهلي	
9,57	6,21	21,83	30,04	22,22	2005
8,12	3,19	13,22	8,89	12,51	2006
9,36	4,80	8,09	14,75	9,98	2007
7,00	4,24	6,63	9,77	8,07	2008
6,03	4,02	7,62	12,70	9,25	2009
8,82	6,26	10,23	12,98	7,53	2010
7,56	8,37	9,30	14,36	8,45	2011
6,05	8,33	7,44	14,28	13,40	2012
9,11	9,65	10,62	12,00	14,90	2013
9,64	11,06	11,48	15,07	22,44	2014
10,55	8,23	9,22	12,30	18,06	2015

*من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية والتقارير السنوية للبنك

من خلال هذا الجدول يمكن إجراء مقارنة سريعة بين البنوك من خلال مؤشر مضاعف السهم، والذي يوضح قوة المركز المالي للبنك. فكلما تعدى المؤشر 14 مرة دلّ ذلك على ثقة المستثمرين في أسهم

2. تذبذب أسعار أسهم البنوك عينة الدراسة:



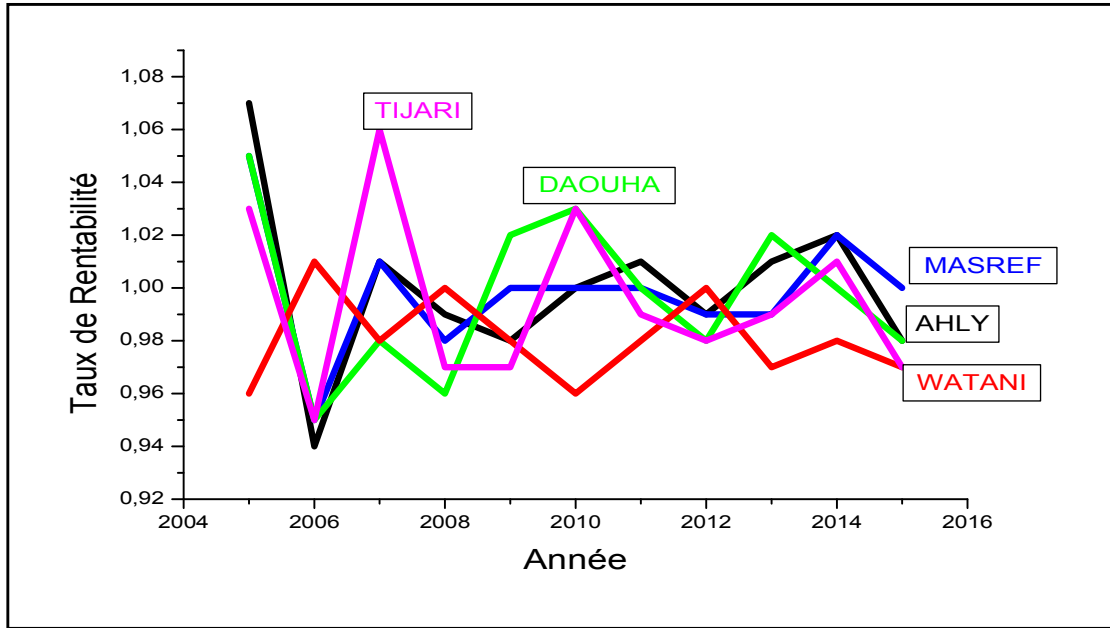
شكل رقم (1.2): يوضح تغير أسعار أسهم البنوك عينة الدراسة الفترة بين 2005-2015

تعليق: من خلال الشكل رقم (1.2) نلاحظ أن :

- قبل 2007 الأسعار مرتفعة لمجمل البنوك، ويعود السبب إلى النمو المتسارع للاقتصاد القطري، حيث سجل معدل نمو اقتصادي ارتفع إلى 25% في سنة 2005 و 40% سنة 2006، مع معدل تضخم تجاوز 11%.
- في 2007 سجل انخفاض شديد للأسعار، وهذا راجع لإجراءات السياسة النقدية التي انتهجها مصرف قطر المركزي لامتصاص السيولة وهي:
 - رفع معدلات الفائدة للإقراض.
 - التضييق في منح الائتمان .
- الرفع من معدل الاحتياطي الإلزامي من 2,75 إلى 4,75، 3 مرات في غضون ستة أشهر ما بين أكتوبر 2007 و أبريل 2008.
- في 2008 ارتفعت الأسعار نتيجة ارتفاع نسبة التضخم إلى 15%.

- النصف الثاني من 2008 : انخفضت أسعار النفط إلى أقل من 40 دولار للبرميل. الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سجل انكماش ظهر في الربع الأخير من 2008 وعام 2009.
 - في عام 2009 انخفض معدل التضخم من موجب إلى سالب، وصل إلى - 5% و - 2,4% * في عام 2010 و 1,7% موجب في 2011 .
 - ثم توقف مؤشر البورصة عن التراجع منذ أبريل 2009 .
 - من 2009 إلى 2013 نلاحظ أن أسعار أسهم البنوك تحسنت وهذا يعود إلى بداية تعافي النظام المصرفي من الأزمة المالية.
 - في 2013 تعثرت الأسعار مرة أخرى، و لكن هذه المرة نرجح سبب انخفاض الأسعار إلى العوامل السياسية، حيث كان أبرز حدث لهذا العام هو تولي تيمم حمد آل نافي للإمارة قطر بعد تنازل والده عن الإمارة. ونحن نعلم أن الأسواق المالية تتأثر بمثل هذه الأحداث.
 - في نهاية 2014 انخفضت الأسعار بسبب انخفاض أسعار النفط، وهذا يؤكد حساسية القطاع المصرفي وسرعة استجابة السوق المالي لمجموعة من العوامل الاقتصادية و السياسية.
 - كما نلاحظ أن بنك المصرف رغم تأثره بنفس العوامل إلا أنه الأقل ضرار بالأزمة المالية، وذلك لأنه بنك إسلامي ، ولا يتعامل بأسعار الفائدة و المشتقات المالية، وهذا ما تؤكد كثير من الدراسات .
 - كما نلاحظ أن بنك الوطني كان هو الأسرع في الخروج من الأزمة ، رغم مروره بنفس المراحل ، نرجح أن السبب يعود على ضخامة هذا البنك فهو يملك (22) فرعا في الخارج مما جعله يتأثر بالأزمة بشكل كبير ثم يتعافى بشكل أسرع.
- * جميع النسب مأخوذة من: مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية- السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية- ورقة عمل، صندوق النقد العربي 2012.

3. مقارنة لمؤشر الربحية بين البنوك خلال فترة الدراسة

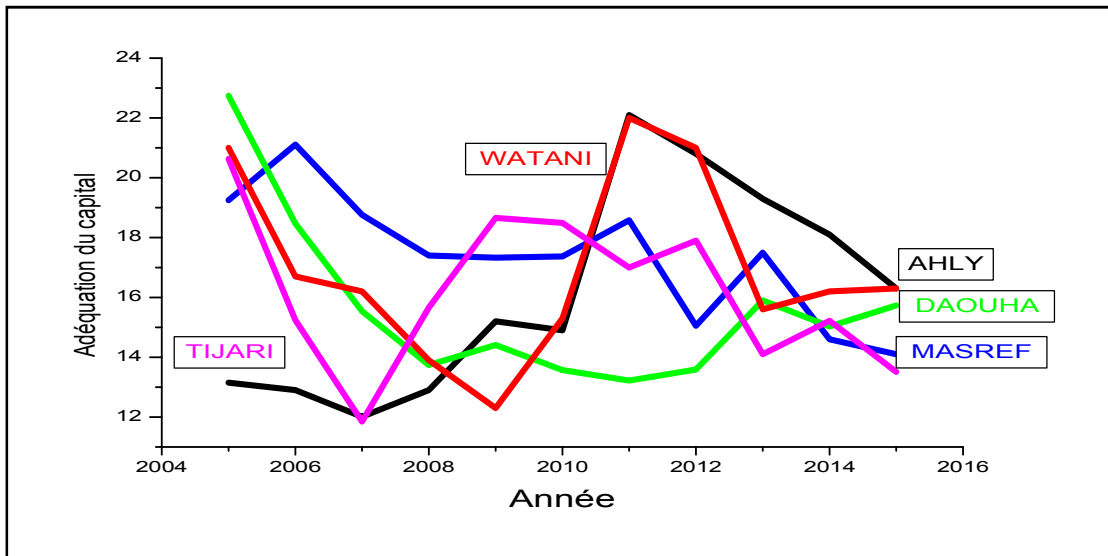


شكل رقم (2.2): تغير مؤشر الربحية للبنوك عينة الدراسة الفترة بين 2005-2015

تعليق:

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن بنوك عينة الدراسة أعطت نتائج متقاربة خلال فترة الدراسة، وأبرزت معالم المراحل التي تم توضيحها في الشكل رقم (1.2).

4. تغير كفاية رأس المال للبنوك عينة الدراسة:

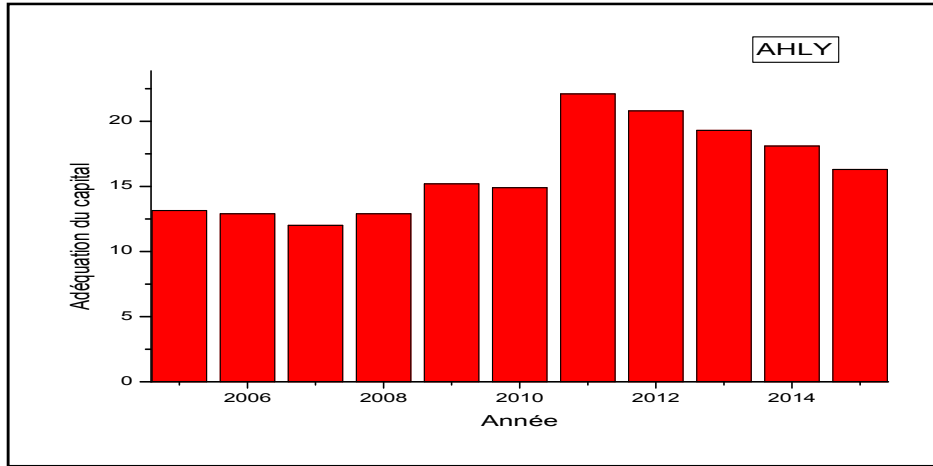


شكل رقم (3.2): تغير كفاية رأس المال للبنوك عينة الدراسة الفترة بين 2005-2015

تعليق:

يمثل الشكل في الأعلى تغير كفاية رأس مال البنوك خلال فترة الدراسة، بحيث يمكن إجراء مقارنة بين فترات انخفاض وارتفاع مستويات كفاية رأس المال، إلا أن التزام البنوك بالحد الأدنى لهذه النسبة يقلل من أهمية المقارنة بينها.

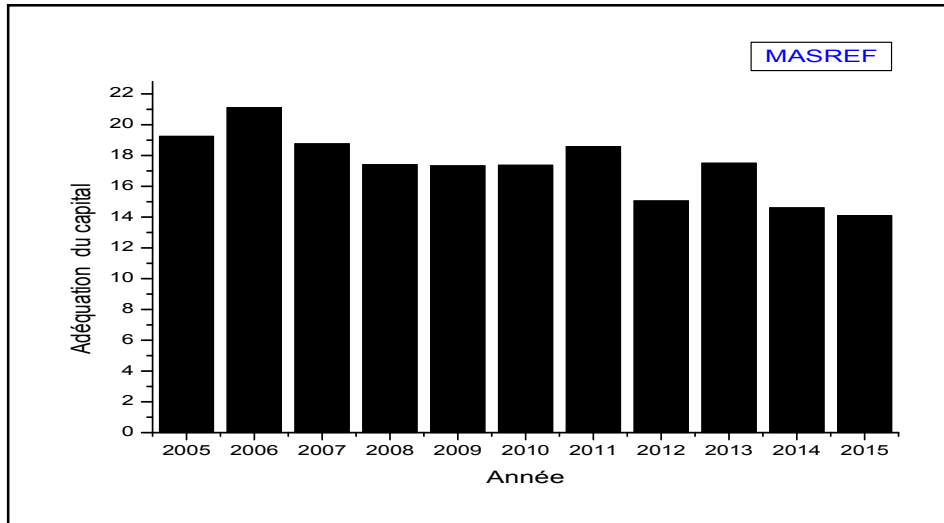
5. كفاية رأس المال الخاص بالبنك الأهلي



شكل رقم (4.2): كفاية رأس المال الفترة بين 2005-2015، (بنك الأهلي)

تعليق: من خلال هذا الشكل نلاحظ أن كفاية رأس المال للبنك الأهلي أدنى قيمة وهي: 12,1 في سنة 2007 وأعلى قيمة: 22,10 سجلت أعلى قيمة في سنة 2011، لكنها لم تنخفض عن الحد الأدنى الذي يفرضه مصرف قطر المركزي والمحذدة بنسبة 10% بينما بازل 2 تحدد 8%

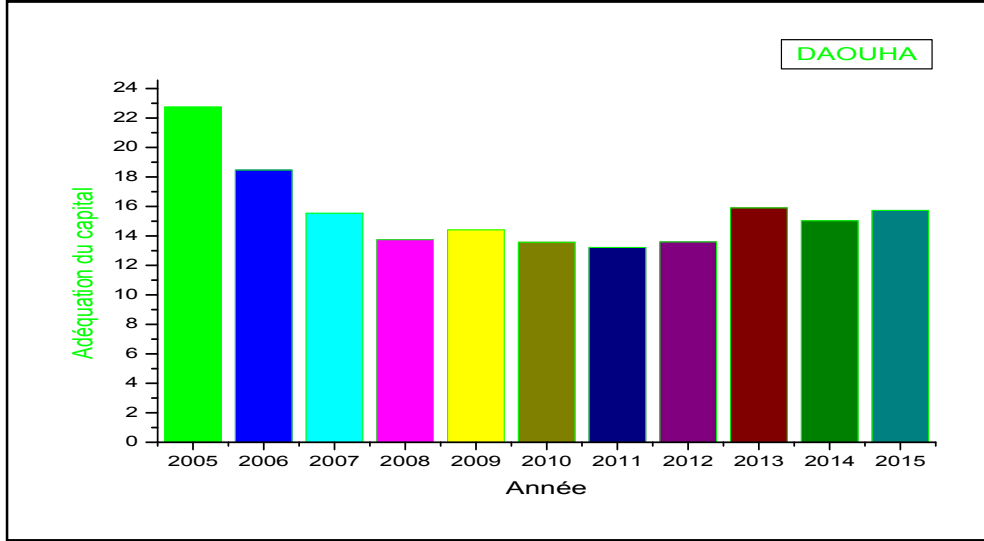
6. كفاية رأس المال الخاص ببنك المصرف



شكل رقم (5.2): كفاية رأس المال الفترة بين 2005-2015، (بنك المصرف)

تعليق: من خلال الشكل رقم (5.2)، نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال للبنك المصرف أخذت أعلى قيمة: 21,11 سنة 2006 ، وأدنى قيمة : 14,10 سجلت في سنة 2015، و لكنها لم تنخفض دون النسبة المفروضة من طرف مصرف قطر المركزي والتي حددت: 12% وحسب لجنة بازل 3 فقد حددت بـ 10,5% .

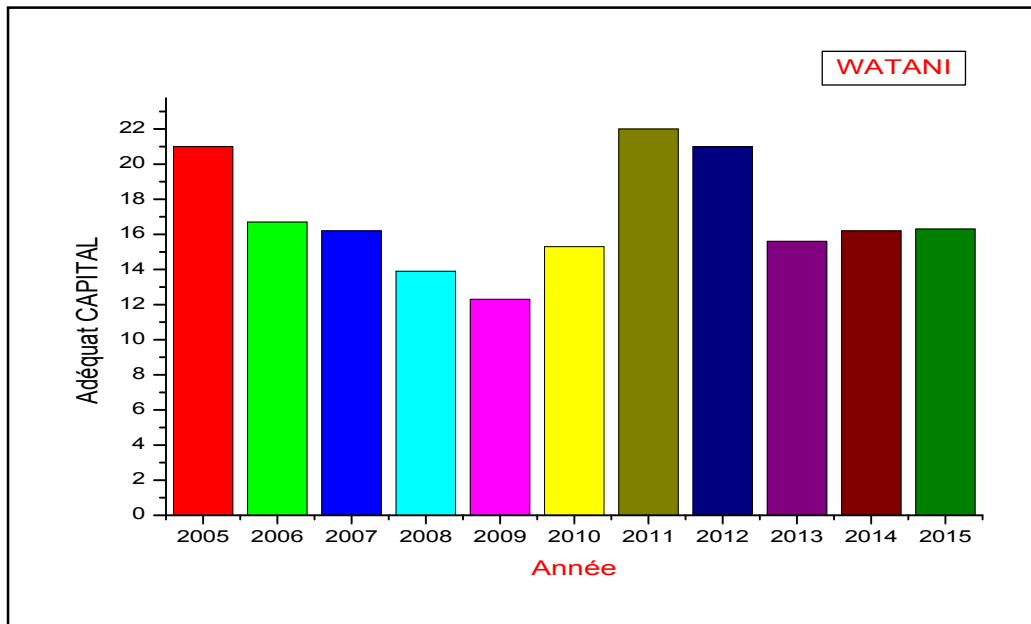
7. كفاية رأس المال الخاص ببنك الدوحة:



شكل رقم (6.2): كفاية رأس المال الفترة بين 2005-2015، (بنك الدوحة)

تعليق: من خلال الشكل نلاحظ أن بنك الدوحة سجل كفاية رأس المال وأعلى قيمة: 22,74 في سنة 2005، وأدنى قيمة: 13,22 و سجلت أعلى قيمة في سنة 2011، و التي لم تنخفض عن الحد الأدنى الذي يفرضه مصرف قطر المركزي والمحددة بنسبة 10% و بازل 2 تحدد 8%.

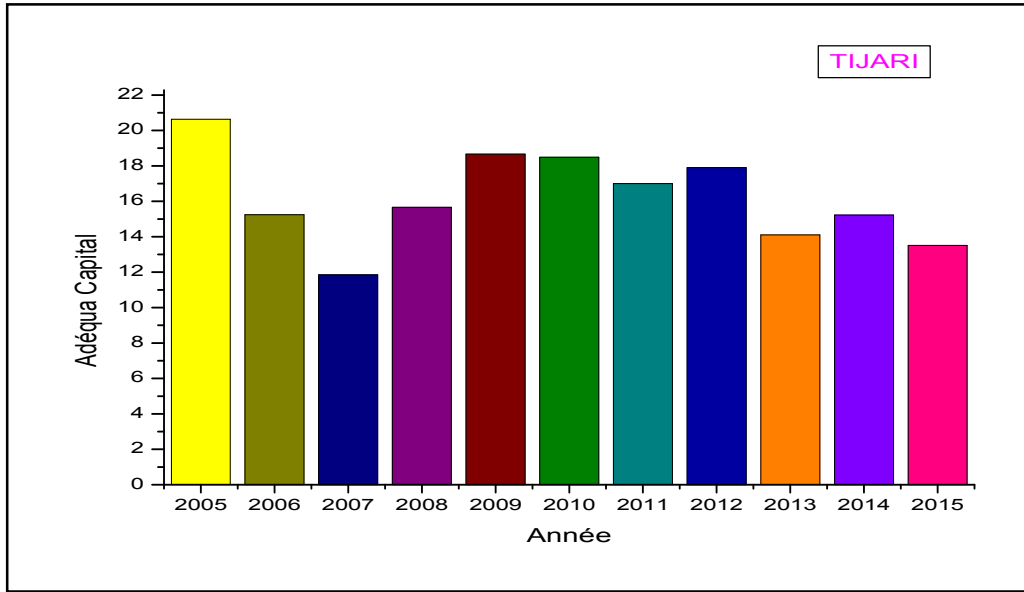
8. كفاية رأس المال الخاص ببنك الوطني:



شكل رقم (7.2): كفاية رأس المال الفترة بين 2005-2015، (بنك الوطني)

تعليق: من خلال الشكل رقم (7.2)، سجل بنك الوطني أعلى قيمة لكفاية رأس المال قيمة: 22,00 في سنة 2011، وأدنى قيمة: 13,22 و سجلت أدنى قيمة: 12,30 في سنة 2009، والتي لم تنخفض عن الحد الأدنى الذي يفرضه مصرف قطر المركزي والمحددة بنسبة 10 % و 8% حسب بازل 2 .

9. كفاية رأس المال الخاص ببنك التجاري:



شكل رقم (8.2): كفاية رأس المال الفترة بين 2005-2015، (بنك اتجاري)

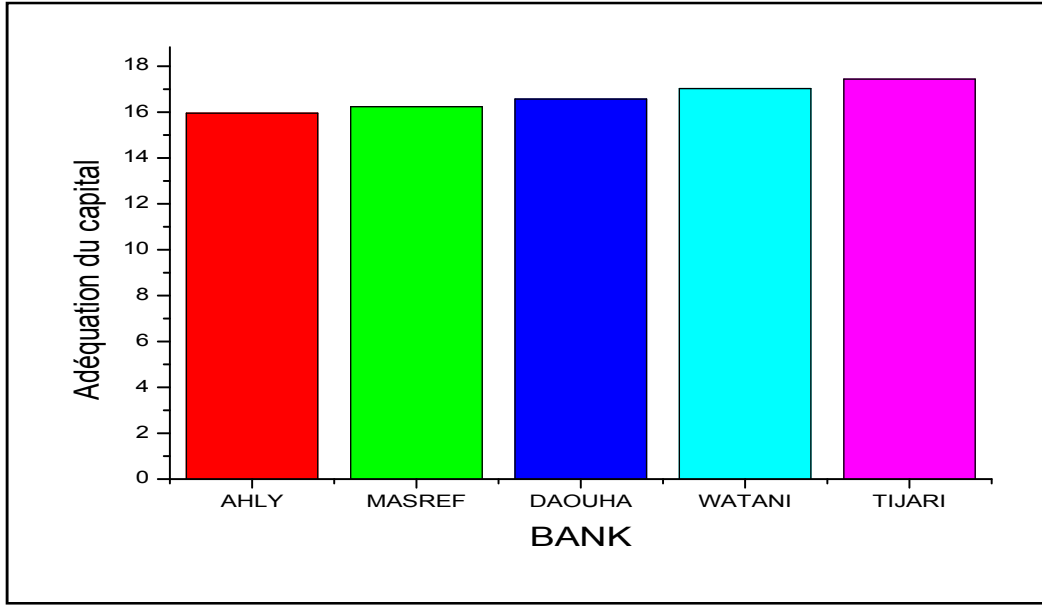
تعليق:

من خلال الشكل رقم (8.2)، نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال لبنك التجاري حققت أعلى قيمة: 20,63 في سنة 2005، وأدنى نسبة والمقدرة ب قيمة: 11,85 و سجلت أعلى قيمة في سنة 2011، والتي لم تنخفض عن الحد الأدنى الذي يفرضه مصرف قطر المركزي والمحددة بنسبة 10 % و بازل 2 بنسبة 8%.

ملاحظة:

بدأ تطبيق نسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال المفروضة مصرف قطر المركزي والمحددة بنسبة 12 % في المصارف القطرية المفروضة من طرف مصرف قطر المركزي إبتدا من جانفي 2014، بينما النسبة التي تفرضها لجنة بازل 2 تقدر ب 10,5 %.

. مقارنة كفاية رأس المال للبنوك عينة الدراسة:



شكل رقم (9.2): مقارنة لكفاية رأس المال للبنوك عينة الدراسة الفترة بين 2005-2015

تعليق:

من خلال الشكل رقم (9.2)، نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال خلال لفترة الدراسة: 2005-2015، كانت متقاربة بين عناصر العينة حيث سجلت أدنى حد 16% وهي بسبة مرتفعة بالمقارنة مع جاء في اتفاقية بازل 3 وهي 10,5% و ما يفرضه البنك المركزي 12% و يرجع الارتفاع في هذه النسبة رغم الأزمة المالية إلى السياسة النقدية التي انتهجها المصرف المركزي في قطر خوفا من أن تصيب الأزمة سوق الأسهم تم تنتقل الى سوق العقارات، وهو ما يضع القطاع المصرفي في ضائقة عند تطبيق المعايير المحاسبية فيظهر تأثير الأزمة على موجودات البنوك. و لاسترجاع الثقة في الجهاز المصرفي قامت الحكومة عن طريق جهاز قطر للاستثمار بدعم رؤوس أموال البنوك من خلال قرار شراء حصة نسبتها 20% على مرتين من رؤوس أموال البنوك، وبشراء محفظتي الأسهم القطرية و جزء من الديون العقارية التي ترغب البنوك بيعها لتعزيز ثقة المستثمر في سوق المال و العقار.

المطلب الثاني : أدوات الدراسة:

تعد البيانات الإحصائية ضرورية عند دراسة اغلب ظواهر المجتمع ومنها الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والنفسية... الخ. كون تحليل تلك البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية توفر للباحث أو متخذ القرار حول الظاهرة المدروسة قاعدة من المعلومات الضرورية لتسهيل عملية اتخاذ القرار حول الظاهرة المدروسة . إن توفر البيانات عن أي ظاهرة يستوجب تحديد النموذج الرياضي الممثل لها من قبل الباحث تبعاً لنوعية تلك البيانات، ومن تلك البيانات هي البيانات المزدوجة (panel data) التي يمكن الحصول عليها من خلال المشاهدات المكررة للظاهرة ل (n) من المقاطع العرضية cross-section و (t) من السلسلة الزمنية حيث يمكن تمثيلها بالنموذج التأثير الثابت Fixed effect model أو نموذج التأثير العشوائي Random effect model وعملية تحليل البيانات تستوجب تقدير معالم النموذج الممثل لها . و من اجل الوصول إلى أهداف البحث، ولتقدير المعادلات الخاصة بالظاهرة المدروسة، وهي تأثير نسب كفاية رأس المال على القيمة السوقية للبنك وبالاستعانة بالدراسات السابقة سنعمد على نموذج بانل دايتا لاختبار فرضيات الدراسة، ودراسة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة ، ومن اجل ذلك تم الاعتماد على الملحق رقم (1) و (2)، وكذلك تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS 9.0.

المبحث الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية

المطلب الأول: تطبيق نماذج بنال:

1. اقتراح نماذج قياسية لقيمة السهم بدلالة كفاية رأس المال:

تهدف من خلال هذه الدراسة الى بناء نموذج إحصائي بين لقيمة السهم كمتغير تابع والمتغير المستقل المسؤول عن التغيرات التي تطرأ على سعر السهم ففي هذا الجانب سنحاول الاستفادة من الأساليب القياسية لنمذجة العلاقات الاقتصادية في اقتراح معادلة تمثل تغيرات قيمة السهم بدلالة نسبة كفاية رأس المال، وهذا باستخدام منهجية بانل دايتا (panel Data)

1.1. تقدير معادلات مؤشر معدل الربحية بدلالة نسبة كفاية رأس المال:

باعتماد على الملحق رقم (2) الذي يحتوي على مؤشر معدل الربحية ونسبة كفاية رأس المال، سنحاول اقتراح نموذج قياسي يمثل العلاقة بين هذين المتغيرين وفق المنهجية المتبعة في نمذجة البيانات بواسطة (panel Data)، حيث تتغير مؤشرات الدراسة حسب التغير الزمني (2005-2015) وكذلك المقطعي (5بنوك) لذلك سنحاول في ما يلي تقدير ثلاث نماذج المعروفة في ذلك :

- النموذج التجميعي PRM؛
- نموذج التأثيرات الثابتة FEM؛
- نموذج التأثيرات العشوائية REM.

أ. النموذج التجميعي لمؤشر معدل الربحية بدلالة كفاية رأس المال:

في مثل هذا النموذج نقدر العلاقة الخطية لمعدل الربحية بدلالة كفاية رأس المال، باعتبار ان هذه المتغيرات تمثل بنك واحد (إلغاء الجانب المقطعي). ويتم تقديره بواسطة طريقة المربعات الصغرى، وقد كانت نتائج تقدير هذا النموذج بإدخال قيمة السهم المعبر عنها معدل الربحية (Y1) كمتغير تابع، ونسبة كفاية رأس المال كمتغير مستقل (X) وذلك بالاستعانة بـ (EViews 9.0) كمايلي:

جدول رقم(3.2):

النتائج التقدير لنموذج التجميعي لمؤشر معدل الربحية بدلالة كفاية رأس المال

Dependent Variable: Y1
Method: Panel Least Squares
Date: 04/26/17 Time: 14:20
Sample: 2005 2015
Periods included: 11
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 55

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.992381	0.003703	268.0072	0.0000
X1	5.73E-05	2.30E-05	2.486668	0.0161
R-squared	0.104480	Mean dependent var		0.994545
Adjusted R-squared	0.087584	S.D. dependent var		0.027943
S.E. of regression	0.026691	Akaike info criterion		-4.373277
Sum squared resid	0.037758	Schwarz criterion		-4.300283
Log likelihood	122.2651	Hannan-Quinn criter.		-4.345050
F-statistic	6.183516	Durbin-Watson stat		2.367703
Prob(F-statistic)	0.016079			

ب. نموذج التأثيرات الثابتة :

يفترض هذا النموذج أن العلاقة بين المتغير التابع مؤشر معدل الربحية والمتغير المستقل كفاية رأس المال مطابقة لجميع البنوك، ويكون الهدف من هذا النموذج هو معرفة العلاقة بين معدل الربحية ونسبة كفاية رأس المال ولكن في كل بنك على حدى من خلال جعل معلمة المقطع حيث تتفاوت من مجموعة إلى أخرى، مع بقاء معاملات الميل بيتا ثابتة لكل مجموعة مقطعية (بنك)، يرجع الاختلاف في الحد الثابت من بنك إلى آخر، إلى اختلاف النمط السلوكي لتأثير كفاية رأس المال على قيمة السهم من وحدة إلى أخرى، ولتقدير هذا النموذج نستعمل متغيرات وهمية تقدر بـ (n-1) من اجل تفادي مشكل التعدد الخطي التام، ثم نستخدم طريقة المربعات الصغرى

العادية لذلك يسمى هذا النموذج بـ نموذج التأثيرات الثابتة، وأحيانا يسمى نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية. وعليه تكون صيغة هذا النموذج:

$$Y_{ij} = \alpha_i + \sum_{j=1}^k \beta_j A_{jt} + \epsilon_{ij}$$

وبالاعتماد على 9.0 EViews كانت النتائج التقديرية لهذا النموذج كمايلي:

الجدول رقم (4.2)

يوضح النتائج التقديرية لنموذج التأثيرات الثابتة لمعدل الربحية بدلالة كفاية رأس المال

Dependent Variable: Y1
Method: Panel Least Squares
Date: 04/26/17 Time: 14:27
Sample: 2005 2015
Periods included: 11
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 55

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.992238	0.003707	267.6520	0.0000
X1	6.11E-05	2.39E-05	2.553551	0.0138

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.173770	Mean dependent var	0.994545
Adjusted R-squared	0.089461	S.D. dependent var	0.027943
S.E. of regression	0.026664	Akaike info criterion	-4.308354
Sum squared resid	0.034837	Schwarz criterion	-4.089372
Log likelihood	124.4797	Hannan-Quinn criter.	-4.223672
F-statistic	2.061108	Durbin-Watson stat	2.549221
Prob(F-statistic)	0.086369		

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج 9.0 EViews

من خلال الجدول أعلاه يثبت وجود دلالة إحصائية لأن القيمة الاحتمالية Prob للمعلمة المقدرة أقل من 0.05، أي أن هذا النموذج مقبول إحصائياً (له تفسير).

ج. نموذج التأثيرات العشوائية :

يقدر هذا النموذج العلاقة بين المتغير التابع مؤشر معدل الربحية والمتغير المستقل كفاية رأس المال ويفرض هذا النموذج قيمة التباين ثابت، وانه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء خلال الزمن في كل بنك حيث لا تصلح طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معالم REM كونها تعطي مقدرات ليست ذات كفاءة، ولها أخطاء قياسية غير صحيحة لذلك نستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة

ولقد كانت نتائج تقدير هذا النموذج وفق ما يلي:

الجدول رقم (5.2)

يوضح النتائج التقديرية لنموذج التأثيرات العشوائية المعدل الربحية بدلالة كفاية رأس المال

Dependent Variable: Y1
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 04/26/17 Time: 14:30
Sample: 2005 2015
Periods included: 11
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 55
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.992353	0.004125	240.5698	0.0000
X1	5.80E-05	2.32E-05	2.501684	0.0155
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.004075	0.0228
Idiosyncratic random			0.026664	0.9772
Weighted Statistics				
R-squared	0.106923	Mean dependent var	0.887086	
Adjusted R-squared	0.090073	S.D. dependent var	0.027760	
S.E. of regression	0.026480	Sum squared resid	0.037164	
F-statistic	6.345414	Durbin-Watson stat	2.402316	
Prob(F-statistic)	0.014821			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.104463	Mean dependent var	0.994545	
Sum squared resid	0.037759	Durbin-Watson stat	2.364462	

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS 9.0

من خلال الجدول أعلاه يثبت وجود دلالة إحصائية لان القيمة الاحتمالية Prob للمعلمة المقدرة أقل من 0.05، أي أن هذا النموذج مقبول إحصائياً (له تفسير).

✓ اختبار المفاضلة LM

يقوم هذا الاختبار على المفاضلة بين كل من نموذج التأثيرات التجميعية وبين كل من نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية اختيار أحسن نموذج يظهر العلاقة بين المتغيرين.

لدينا الفرضيات التالية:

- نموذج التأثيرات التجميعية هو الملائم لدراسة العلاقة بين معدل الربحية وكفاية رأس المال = H0
- نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية هو الملائم لدراسة العلاقة بين معدل الربحية وكفاية رأس المال = H1
- نقوم بالمفاضلة بين النماذج السابقة باستخدام اختبار LM/
- إذ كانت LM: عند مستوى معنوية اقل من 0.05 فإننا نرفض H0 ونقبل H1:
- H0 نقبل نموذج الانحدار التجميعي.
- H1 نقبل نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية.

- الجدول الموالي يوضح اختبار LM

جدول رقم (6.2)

اختبار LM

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.065297 (0.7983)	9.402773 (0.0022)	9.468070 (0.0021)
Honda	-0.255533 --	3.066394 (0.0011)	1.987579 (0.0234)
King-Wu	-0.255533 --	3.066394 (0.0011)	1.423092 (0.0774)
Standardized Honda	0.057215 (0.4772)	3.389072 (0.0004)	-0.789239 --
Standardized King-Wu	0.057215 (0.4772)	3.389072 (0.0004)	-1.181742 --
Gourieroux, et al.*	--	--	9.402773 (< 0.01)

* Mixed chi-square asymptotic critical values:
1% 7.289
5% 4.321
10% 2.952

نستخدم اختبار HAUSMAN للاختيار بين النموذج العشوائي والثابت وتعطى فرضياته كما يلي :

H0 نقبل نموذج التأثيرات العشوائية

H1 نقبل نموذج التأثيرات الثابتة.

اختبار Hausman :

يقوم هذا الاختبار على المقارنة بين كل من نموذج التأثيرات العشوائية و نموذج التأثيرات الثابتة، وفق هذا

الاختبار نختبر الفرضيتين التاليتين :

نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم لدراسة العلاقة بين قيمة المؤسسة ونسب المديونية = H0

نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم لدراسة العلاقة بين قيمة المؤسسة ونسب المديونية = H1

إذا كانت Hausman أكبر من القيمة الجدولة بـ كاي مربع X^2 أو إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار (

Prob أكبر 0.05) نرفض الفرضية H1 ونقبل الفرضية H0

جدول رقم (7.2)

يوضح اختبار HAUSMAN

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.273393	1	0.6011

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
X1	0.000061	0.000058	0.000000	0.6011

نلاحظ من الجدول أعلاه ان قيمة الاحتمال تساوي 0.6011 اكبر من 0.05 أي اننا نقبل H_0 ونرفض H_1 أي النموذج العشوائي لانه اكثر معنوية وكفاءة في تحليل بيانات الدراسة عن النماذج الأخرى
قراءة النتائج:

نلاحظ من الجدول 3 باعتباره أحسن نموذج لتفسير العلاقة بين المتغيرين x و y_1 أن
- بالنسبة لاختبار T ستودنت نلاحظ أن قيمة T الخاصة ب X تساوي(2.5016) بدلالة إحصائية (0.0155)، لقيمة T أقل من 0.05 فانه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين x و y_1 .
- بالنسبة لمعامل التحديد R^2 نلاحظ أن المتغيران المستقل والثابت يفسران 10 % من y_1
- بالنسبة لاختبار F نلاحظ أن قيمة (F) الخاصة بعلاقة X و Y_1 تساوي 6.345 بدلالة إحصائية 0.014821 وهي أقل من 0.05 أي أن النموذج مقبول و له دلالة إحصائية معنوية.

تشخيص القوة الإحصائية للنموذج:

أ- اختبار جودة التوفيق " معامل التحديد R^2 : لاحظنا أن ($R^2=0,106923$) أي أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته (10 في المائة) من التغيرات الإجمالية في التابع، أما النسبة الأخرى تفسرها المتغيرات المتبقية غير مقدرة في النموذج وهذا دليل أن للنموذج قوة تفسيرية ضعيفة .

ب- اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (Prob) للمعلمة (x) أقل تماماً من مستوى معنوية (5) في المائة) أي أن المعلمة المقدرة تختلف معنوياً عن الصفر و بالتالي للنموذج المقدر معنوية إحصائية (له تفسير) .

ج- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

لاحظنا أيضاً أن القيمة الاحتمالية المرفقة بـ (prob – F statistic) أقل تماماً من مستوى المعنوية (5) في المائة)، أي أنه توجد على الأقل معلمة تختلف عن الصفر بمعنى أن للنموذج معنوية إحصائية كلية يصلح لتمثيل العلاقة عند مستوى المعنوية .

2.1. تقدير معادلات مؤشر مضاعف السهم بدلالة نسبة كفاية رأس المال:

باعتدال على الملحق رقم (2) الذي يحتوي على مؤشر مضاعف السهم ونسبة كفاية رأس المال، سنحاول اقتراح نموذج قياسي يمثل العلاقة بين هذين المتغيرين وفق المنهجية المتبعة في نمذجة البيانات بواسطة (panel Data)، حيث تتغير مؤشرات الدراسة حسب التغير الزمني (2005-2015) وكذلك المقطعي (05بنوك) لذلك سنحاول في ما يلي تقدير ثلاث نماذج المعروفة في ذلك :

- النموذج التجميعي PRM؛
- نموذج التأثيرات الثابتة FEM؛
- نموذج التأثيرات العشوائية REM.
-

أ. النموذج التجميعي لمؤشر مضاعف السهم بدلالة كفاية رأس المال:

في مثل هذا النموذج نقدر العلاقة الخطية لمضاعف السهم بدلالة كفاية رأس المال، باعتبار أن هذه المتغيرات تمثل بنكا واحدا (إلغاء الجانب المقطعي).

ويتم تقديره بواسطة طريقة المربعات الصغرى، وقد كانت نتائج تقدير هذا النموذج بإدخال قيمة السهم المعبر عنها بمضاعف السهم (Y2) كمتغير تابع، نسب كفاية رأس المال كمتغير مستقل وذلك بالاستعانة بـ (EViews 9.0)

يوضح نتائج التقدير للنموذج التجميعي لمؤشر مضاعف السهم بدلالة كفاية رأس المال

Dependent Variable: Y2
Method: Panel Least Squares
Date: 04/26/17 Time: 15:57
Sample: 2005 2015
Periods included: 11
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 55

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.55506	0.713536	14.79261	0.0000
X1	-0.000885	0.004442	-0.199240	0.8428
R-squared	0.000748	Mean dependent var		10.52164
Adjusted R-squared	-0.018105	S.D. dependent var		5.097486
S.E. of regression	5.143425	Akaike info criterion		6.149002
Sum squared resid	1402.106	Schwarz criterion		6.221995
Log likelihood	-167.0975	Hannan-Quinn criter.		6.177229
F-statistic	0.039696	Durbin-Watson stat		0.815476
Prob(F-statistic)	0.842838			

ب. نموذج التأثيرات الثابتة :

يفترض هذا النموذج ان العلاقة بين المتغير التابع مؤشر مضاعف السهم، والمتغير المستقل كفاية رأس المال مطابقة لجميع البنوك ، ويكون الهدف من هذا النموذج هو معرفة العلاقة بين سعر السهم ونسبة كفاية رأس المال ولكن في كل بنك على حدى من خلال جعل معلمة المقطع حيث تتفاوت من مجموعة إلى أخرى، مع بقاء معاملات الميل بيتا ثابتة لكل مجموعة مقطعية (بنك)، يرجع الاختلاف في الحد الثابت من بنك إلى آخر، إلى اختلاف النمط السلوكي لتأثير كفاية رأس المال على قيمة السهم من وحدة إلى أخرى، ولتقدير هذا النموذج نستعمل متغيرات وهمية تقدر بـ $(n-1)$ من اجل تفادي مشكل التعدد الخطي التام، ثم نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية لذلك يسمى هذا النموذج بـ نموذج التأثيرات الثابتة، وأحيانا يسمى نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية. وعليه تكون صيغة هذا النموذج:

$$Y_{ij} = a_i + \sum_{j=1}^n \beta_j A_{jt} + \epsilon_{ij}$$

وبالاعتماد على EVIEWS 9.0 كانت النتائج التقديرية لهذا النموذج كمايلي:

جدول رقم (9.2)

يوضح النتائج التقديرية لنموذج التأثيرات الثابتة لمضاعف السهم بدلالة كفاية رأس المال

Dependent Variable: Y2
Method: Panel Least Squares
Date: 04/26/17 Time: 16:00
Sample: 2005 2015
Periods included: 11
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 55

Variable	Coefficient	Std. Error
C	10.48079	0.610816
X1	0.001082	0.003943

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.325995	Mean dependent
Adjusted R-squared	0.257219	S.D. dependent
S.E. of regression	4.393255	Akaike info crite
Sum squared resid	945.7340	Schwarz criteric
Log likelihood	-156.2689	Hannan-Quinn
F-statistic	4.739952	Durbin-Watson
Prob(F-statistic)	0.001307	

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EViews 9.0

من خلال الجدول أعلاه يثبت عدم وجود دلالة إحصائية لان القيمة الاحتمالية Prob للمعلمة المقدرة أكبر من 0.05، أي أن هذا النموذج غير مقبول إحصائياً (ليس له تفسير).

ج. نموذج التأثيرات العشوائية :

يقدر هذا النموذج العلاقة بين المتغير التابع ومؤشر مضاعف السهم والمتغير المستقل كفاية رأس المال ويفرض هذا النموذج قيمة التباين ثابت، وأنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء خلال الزمن في كل بنك حيث لا تصلح طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات REM كونها تعطي مقدرات ليست ذات كفاءة، ولها أخطاء قياسية غير صحيحة لذلك نستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة. ولقد كانت نتائج تقدير هذا النموذج وفق ما يلي:

جدول رقم (10.2)

يوضح النتائج التقديرية لنموذج التأثيرات العشوائية لمضاعف السهم بدلالة كفاية رأس المال

Dependent Variable: Y2
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
 Date: 04/26/17 Time: 16:01
 Sample: 2005 2015
 Periods included: 11
 Cross-sections included: 5
 Total panel (balanced) observations: 55
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.49251	1.547891	6.778581	0.0000
X1	0.000771	0.003920	0.196772	0.8448
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			3.180512	0.3439
Idiosyncratic random			4.393255	0.6561
Weighted Statistics				
R-squared	0.000737	Mean dependent var	4.045230	
Adjusted R-squared	-0.018117	S.D. dependent var	4.334585	
S.E. of regression	4.373674	Sum squared resid	1013.838	
F-statistic	0.039067	Durbin-Watson stat	1.112350	
Prob(F-statistic)	0.844073			
Unweighted Statistics				
R-squared	-0.001873	Mean dependent var	10.52164	
Sum squared resid	1405.784	Durbin-Watson stat	0.802217	

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS 9.0

من خلال الجدول أعلاه يثبت عدم وجود دلالة إحصائية لأن القيمة الاحتمالية Prob للمعلمة المقدرة أكبر من 0.05، أي ان هذا النموذج غير مقبول إحصائياً (ليس له تفسير).

3.1. تقدير معادلات سعر السهم بدلالة نسبة كفاية رأس المال:

بالاعتماد على الملحق رقم (2) الذي يحتوي على سعر السهم ونسبة كفاية رأس المال، سنحاول اقتراح نموذج قياسي يمثل العلاقة بين هذين المتغيرين وفق المنهجية المتبعة في نمذجة البيانات بواسطة (panel Data)، حيث تتغير مؤشرات الدراسة حسب التغير الزمني (2005-2015) وكذلك المقطعي (05بنوك) لذلك سنحاول في ما يلي تقدير ثلاث نماذج المعروفة في ذلك:

- النموذج التجميعي PRM؛
- نموذج التأثيرات الثابتة FEM؛
- نموذج التأثيرات العشوائية REM.

أ. النموذج التجميعي لسعر السهم بدلالة كفاية رأس المال:

في مثل هذا النموذج نقدر العلاقة الخطية لسعر السهم بدلالة كفاية رأس المال، باعتبار أن هذه المتغيرات تمثل بنكا واحدا (إلغاء الجانب المقطعي). وعليه تكون صيغة النموذج ويتم تقديره بواسطة طريقة المربعات الصغرى، وقد كانت نتائج تقدير هذا النموذج بإدخال القيمة السوقية المعبر عنها بسعر السهم (Y3) كمتغير تابع، نسب كفاية رأس المال كمتغير مستقل وذلك بالاستعانة بـ (EViews 9.0) كما يلي:

جدول رقم (11.2)

يوضح النتائج التقديرية للنموذج التجميعي للسعر بدلالة كفاية رأس المال

Dependent Variable: Y3
Method: Panel Least Squares
Date: 04/26/17 Time: 16:08
Sample: 2005 2015
Periods included: 11
Cross-sections included: 5
Total panel (unbalanced) observations: 54

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	71.62306	3.623222	19.76778	0.0000
X1	-0.007197	0.022350	-0.322020	0.7487
R-squared	0.001990	Mean dependent var		71.34815
Adjusted R-squared	-0.017202	S.D. dependent var		25.65579
S.E. of regression	25.87552	Akaike info criterion		9.380805
Sum squared resid	34816.21	Schwarz criterion		9.454471
Log likelihood	-251.2817	Hannan-Quinn criter.		9.409215
F-statistic	0.103697	Durbin-Watson stat		0.475762
Prob(F-statistic)	0.748729			

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EViews 9.0

ب. نموذج التأثيرات الثابتة :

يفترض هذا النموذج أن العلاقة بين المتغير التابع سعر السهم والمتغير المستقل كفاية رأس المال مطابقة لجميع البنوك، ويكون الهدف من هذا النموذج هو معرفة العلاقة بين سعر السهم ونسبة كفاية رأس المال، ولكن في كل بنك على حدى من خلال جعل معلمة المقطع، حيث تتفاوت من مجموعة إلى أخرى، مع بقاء معاملات الميل بيتا ثابتة لكل مجموعة مقطعية (بنك)، يرجع الاختلاف في الحد الثابت من بنك إلى آخر، إلى اختلاف النمط السلوكي لتأثير كفاية رأس المال على قيمة السهم من وحدة إلى أخرى، ولتقدير هذا النموذج نستعمل متغيرات وهمية تقدر بـ (n-1) من اجل تفادي مشكل التعدد الخطي التام، ثم نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية لذلك يسمى هذا النموذج بـ نموذج التأثيرات الثابتة، وأحيانا يسمى نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية. وعليه تكون صيغة هذا النموذج:

$$Y_{ij} = \alpha_i + \sum_{j=1}^n \beta_j A_{jt} + \epsilon_{ij}$$

وبالاعتماد على EViews 9.0 كانت النتائج التقديرية لهذا النموذج كما يلي:

جدول رقم (12.2)

يوضح النتائج التقديرية لنموذج التأثيرات الثابتة لسعر السهم بدلالة كفاية رأس المال

Dependent Variable: Y3

Method: Panel Least Squares

Date: 04/26/17 Time: 16:11

Sample: 2005 2015

Periods included: 11

Cross-sections included: 5

Total panel (unbalanced) observations: 54

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	71.21091	3.192579	22.30514	0.0000
X1	0.003593	0.020419	0.175956	0.8611

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.287890	Mean dependent var	71.34815
Adjusted R-squared	0.213712	S.D. dependent var	25.65579
S.E. of regression	22.74973	Akaike info criterion	9.191423
Sum squared resid	24842.41	Schwarz criterion	9.412421
Log likelihood	-242.1684	Hannan-Quinn criter.	9.276653
F-statistic	3.881065	Durbin-Watson stat	0.690479
Prob(F-statistic)	0.004924		

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EViews 9.0

من خلال الجدول أعلاه يثبت عدم وجود دلالة إحصائية لان القيمة الاحتمالية Prob للمعلمة المقدرة أكبر من 0.05، أي أن هذا النموذج غير مقبول إحصائياً (ليس له تفسير).

ج. نموذج التأثيرات العشوائية :

يقدر هذا النموذج العلاقة بين المتغير التابع سعر السهم والمتغير المستقل كفاية رأس المال ويفرض هذا النموذج قيمة التباين ثابت، وانه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء خلال الزمن في كل بنك حيث لا تصلح طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معالم REM كونها تعطي مقدرات ليست ذات كفاءة، ولها أخطاء قياسية غير صحيحة لذلك نستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة

ولقد كانت نتائج تقدير هذا النموذج وفق ما يلي:

جدول رقم (13.2)

يوضح النتائج التقديرية لنموذج التأثيرات العشوائية لسعر السهم بدلالة كفاية رأس المال

Dependent Variable: Y3
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 04/26/17 Time: 16:07
Sample: 2005 2015
Periods included: 11
Cross-sections included: 5
Total panel (unbalanced) observations: 54
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	71.15103	7.091809	10.03285	0.0000
X1	0.001438	0.020265	0.070960	0.9437
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			14.16146	0.2793
Idiosyncratic random			22.74973	0.7207
Weighted Statistics				
R-squared	0.000097	Mean dependent var	31.29570	
Adjusted R-squared	-0.019132	S.D. dependent var	22.43781	
S.E. of regression	22.69177	Sum squared resid	26775.66	
F-statistic	0.005061	Durbin-Watson stat	0.634138	
Prob(F-statistic)	0.943558			
Unweighted Statistics				
R-squared	-0.000906	Mean dependent var	71.34815	
Sum squared resid	34917.24	Durbin-Watson stat	0.486277	

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS 9.0

من خلال الجدول أعلاه يثبت عدم وجود دلالة إحصائية لأن القيمة الاحتمالية Prob للمعلمة المقدرة أكبر من 0.05، أي ان هذا النموذج غير مقبول إحصائياً (ليس له تفسير)

المطلب الثاني: تحليل و تفسير نتائج الدراسة

أولاً: تحليل نتائج الدراسة:

بعد ما توصلنا إلى مجموعة من النتائج في المبحث السابق سيتم في هذا المبحث تحليل ما تم التوصل إليه وتفسيره و من ثم اختبار صحة فرضيات الدراسة و ذلك من أجل الوصول إلى نتيجة نهائية.

1. تحليل نتائج العلاقة بين كفاية رأس المال ومعدل الربحية:

من خلال الجدول رقم (3.2) و الجدول (4.2) توصلنا إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الربحية وكفاية رأس المال، ولاختيار أفضل نموذج استخدمنا اختبار LM الموضح في الجدول (6.2) ومنه تم اختيار نموذج التأثيرات العشوائية والثابتة، مما دفعنا إلى إجراء اختبار ثان للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة، وبناء على نتائج اختبار أوسمان المبينة في الجدول رقم (7.2) التي تم على أساسها اختيار النموذج الأمثل الذي يمثل العلاقة بين معدل الربحية والقيمة السوقية، الممثل في نموذج التأثيرات العشوائية، وكانت معادلة النموذج كالتالي :

Estimation Equation:

$$Y1 = C(1) + C(2)*X$$

Substituted Coefficients:

$$Y1 = 0.992380904579 + 5.73169871606e-05*X1$$

C(1): هي قيمة سعر السهم السوقى عند انعدام كفاية رأس المال أي عندما يتساوى الصفر فإن القيمة المقدرة لمعدل الربحية $0.992380904579 =$ بالمائة.

C(2): هي التغير المقدر لمعدل الربحية عند زيادة كفاية رأس المال بنسبة واحد بالمائة ، أي كلما تزيد نسبة كفاية رأس المال بواحد بالمائة يزيد معدل الربحية ب $5.73169871606e-05$ بالمائة ومنه توجد علاقة طردية بين المتغيرين.

2. تحليل نتائج العلاقة كفاية رأس المال ومضاعف السهم :

من خلال الجدول رقم (8.2) و الجدول رقم (9.2) و الجدول رقم (10.2) الذي بين العلاقة بين مضاعف السعر بدلالة كفاية رأس المال تم استنتاج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

3. تحليل نتائج العلاقة كفاية رأس المال وسعر السهم :

من خلال الجدول رقم (11.2) والجدول رقم (12.2) و الجدول رقم (13.2) الذي بين العلاقة بين سعر السهم بدلالة كفاية رأس المال تم استنتاج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

ثانيا: تفسير و مناقشة النتائج:

على ضوء ما سبق من النتائج المتوصل إليها سنقوم في هذا الجزء بتفسير النتائج المتوصل إليها في الدراسة التطبيقية، ومن ثم مناقشتها سعياً منا للإجابة على إشكالية الدراسة.

1.1. الفرضية الأولى: يوجد تأثير للملاءة المالية على مؤشر معدل الربحية في البنوك المسعرة في بورصة قطر الفترة 2005-2015

بعد معالجة معطيات الدراسة التطبيقية لكل من كفاية رأس المال ومؤشر معدل الربحية تبين وجود تأثير لكفاية رأس المال (الملاءة المالية) على مؤشر معدل الربحية وبالتالي قبول الفرضية الأولى، ويعد مؤشر معدل الربحية معياراً لكل المضاربين والمغامرين والمستثمرين على حد سواء، نظراً للتقلبات السوقية التي يتعرض لها صعوداً أو نزولاً.

ومع الأخذ بعين الاعتبار أعلى سعر وأدنى سعر للوقوف على مجال تغير وتذبذب قيمة السهم ورغم بساطة التأثير كما أظهرته الدراسة الإحصائية إلا أن العلاقة موجودة بحيث أن نسبة كفاية رأس المال لوحدها بدون متغيرات مستقلة أخرى تفسر 10% من معدل الربحية وهذا يعكس أهمية كفاية رأس المال بالنسبة للبنوك كمؤشر يطمئن المودعين والمستثمرين على حد سواء ويعزز قيمة البنك. وهو ما يتفق مع ما جاء في الجانب النظري للدراسة ونتائج دراسة عبد العزيز محمد أحمد المخلافي والتي خلصت إلى أن كلاً من مؤشرات المخاطرة المصرفية والعائد المصرفي تتأثر بمؤشرات كفاية رأس المال المصرفي وينعكس ذلك في قيمة المصرف.

1.2 - الفرضية الثانية يوجد تأثير للملاءة المالية على مؤشر مضاعف السهم في البنوك المسعرة في بورصة قطر الفترة 2005-2015.

إن اختبار تأثير كفاية رأس المال (الملاءة المالية) على مضاعف السعر في عينة الدراسة وباستخدام النماذج الثلاثة للبانل أثبت عدم وجود أثر للمتغير المستقل على المتغير التابع وهو ما ينفي الفرضية الثانية. و باعتبار أن هذا المؤشر يهدف إلى حساب القيمة الحقيقية للسهم وسعره التداولي من خلال العلاقة القائمة بين القيمة السوقية للسهم في تاريخ معين وما بين العائد السنوي للسهم، فطبيعة هذا المؤشر تجعله أكثر تأثراً بالمتغيرات الكلية وهي عوامل خارجية لا يستطيع البنك السيطرة عليها كأسعار الفائدة والأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية في ظل الانفتاح والعملة المالية و التي عادة ما يكون لها تأثيرات أخرى على قيمة الأسهم حسب طبيعتها وقوة اتجاهها عنها من المتغيرات الجزئية التي تحت سيطرة البنك كقوة المركز المالي وغيرها.

1.3. الفرضية الثالثة يوجد تأثير للملاءة المالية على سعر السهم في البنوك المسعرة في بورصة قطر الفترة 2005-2015

إن اختبار تأثير كفاية رأس المال (الملاءة المالية) على سعر السهم في عينة الدراسة وباستخدام النماذج الثلاثة للبانل أثبت عدم وجود أثر للمتغير المستقل على المتغير التابع وهو ما ينفي الفرضية الثالثة. ويمكن تفسير

ذلك بالحساسية المفرطة للسعر (في ظل سوق يتمتع بكفاءة عالية) لمجموعة من العوامل مثل أسعار الفائدة معدل التضخم الدورة الاقتصادية.... وتجدد الإشارة إلى أن فترة الدراسة تشمل الأزمة المالية العالمية والتي قال فيها محمد عبد اللطيف المانع نائب رئيس مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي : إن الأزمة المالية العالمية لها تداعيات على السوق القطري، في ظل اقتصاد عالمي مفتوح وشديد الارتباط، ومن بين تداعياتها الملح الذي أصاب المستثمرين مما انعكس سلبا على السوق.

إذا من خلال هذه الدراسة لم يتضح أثر كبير لكفاية رأس المال على قيمة أسهم البنوك المسعرة في بورصة قطر في الفترة 2005 2015 ونرجع ذلك الى سببين رئيسيين: 1 تتضمن فترة الدراسة الأزمة المالية العالمية والتي كان لها أثر على الأسواق المالية بصفة عامة والقطاع المصرفي بشكل خاص , وبالتالي فحركة الأسعار خضعت لعوامل أكثر قوة وتأثير. كما سبق شرحه في بداية الفصل 2 الرقابة الصارمة لمصرف قطر المركزي و فرضه على البنوك تطبيق ما جاء في اتفاقيات بازل مما جعل هذه النسبة تكاد تكون مستقرة خلال فترة الدراسة بحيث أنها لم تشهد أي انخفاض عن المعدل المفروض من طرف المصرف المركزي والذي يتجاوز في جميع الحالات ما جاء في اتفاقيات بازل, وهذا يرجع إلى السياسة النقدية التي انتهجتها قطر في تلك الفترة للحفاظ على سلامة قطاعها المصرفي , وهذا ما حال دون ظهور أثر للملاءة المالية على قيمة البنوك عينة الدراسة.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا من خلال مطابقة الجانب النظري مع الجانب العلمي من جهة، ولاختبار صحة فرضيات الدراسة من جهة ثانية، حيث تم في البداية عرض كل من مجتمع وعينة الدراسة، وكذا تقديم الأدوات المستخدمة، والمتمثلة في Panel Datta، تلاه مبحث خصص لعرض نتائج الدراسة و مناقشتها

الخاتمة

ملخص الدراسة:

لقد تناولنا في هذه الدراسة موضوع تأثير الملاءة المالية على قيمة سهم البنك المسعر، فحاولنا أن نناقش هذا الموضوع من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة التي تتمحور حول تأثير الملاءة المالية على قيمة سهم البنك المسعر في بورصة قطر للفترة بين 2005-2015. إذ يواجه البنك جملة من المخاطر المرتبطة بطبيعة نشاطه مما يلزمه باتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية لضمان استمرارية و تعظيم قيمته السوقية. ويمكن تلخيص نتائج البحث، اختبار الفرضيات، التوصيات، و آفاق الدراسة كما يلي:

لقد قامت دراستنا على 3 فرضيات و التي تم اختبارها كما يلي:

الفرضية الأولى: و التي تنص على أنه يوجد تأثير لكفاية رأس المال على مؤشر معدل ربحية للسهم ومن خلال الدراسة القياسية بواسطة panel data بنماذجه الثلاثة تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع وبالتالي تم قبول هذه الفرضية.

الفرضية الثانية: التي تنص على أنه يوجد تأثير لكفاية رأس المال على مضاعف السهم، و من خلال الدراسة القياسية بواسطة panel data بنماذجه الثلاثة تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين وبالتالي تم رفض هذه الفرضية.

الفرضية الثالثة: التي تنص على أنه يوجد تأثير لكفاية رأس المال على سعر السهم، و من خلال الدراسة القياسية بواسطة panel data بنماذجه الثلاثة تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال وسعر السهم وبالتالي تم رفض هذه الفرضية.

بعد تحليل ومناقشة نتائج الدراسة على ضوء المعطيات الاقتصادية والسياسية لفترة الدراسة تبين أن النتائج المتحصل عليها كانت موجهة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وخاصة السياسة النقدية التي انتهجها مصرف قطر في تلك الفترة.

اقتراحات :

بعد تناول موضوع تأثير الملاءة المالية على قيمة سهم البنك المسعر وبعد تحليل ومحاولة تفسير ومناقشة النتائج واستفادة من التجربة القطرية على ضوء ما جاء في توصيات مجلس محافظي البنوك في الورقة المقدمة لصندوق النقد العربي نقترح ما يلي:

1. يجب على البنوك المركزية ألا تلعب دور المقرض فحسب بل أن تكون الملاذ الأخير كصانع السوق لوقف

انخفاض أسعار الأصول

2. إعادة النظر في السياسة النقدية بحيث لا يقتصر تأثيرها على سلوك المقترضين وأن تأخذ بعين الاعتبار

دور الوسطاء الماليين والتأثير السلبي للأوضاع المالية المتدهورة على رغبة المقرضين والمستثمرين في اتخاذ المخاطر.

3. على البنوك المحافظة على نسب مرتفعة من كفاية رأس المال لتمكن من امتصاص الصدمات و الخسائر المالية.

أفاق الدراسة :

- أثناء بحثنا في موضوع تأثير الملاءة المالية على قيمة سهم البنك المسعر وجدنا أنها من الدراسات القليلة جدا في هذا المجال على الرغم من أهميتها لذلك فنحن نقترح ما يلي:
1. إجراء دراسات مشابهة لعينات أخرى ولفترات مختلفة.
 2. إجراء نفس الدراسة على مرحلتين قبل الأزمة المالية وبعدها لتحديد أثرها على نتائج الدراسة
 3. استخدام نسب أخرى لكفاية رأس المال ودراسة تأثيرها على قيمة الشركات في قطاعات اقتصادية مختلفة
 4. إجراء دراسة مقارنة بين تأثير الملاءة المالية على قيمة الشركات المسعرة في أسواق مالية مختلفة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- 1- أحمد عبد العزيز محمد أحمد المخالفي، تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد على وفق المعايير الدولية، 2004.
- 2- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي والإدارة المالية، دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- 3- حكيمه غلامي، أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل على أداء البنوك "دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية" (2010 رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.
- 4- حنفي عبد الغفار، بورصة الأوراق المالية، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003
- 5- حياة زيد دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم دراسة تطبيقية في عينة من أسواق المال العربية (الأردن ، السعودية ، و فلسطين) 2015 رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 6- خالد جمال نصر، أثر الإعلان عن توزيع الأرباح و ربحية السهم في القيمة السوقية للأسهم الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، 2015 رسالة ماجستير الجامعة العلوم التطبيقية الخاصة الأردن.
- 7- خلف فليح حسن، الإدارة المالية والنقدية، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر، أربد الأردن، 2006.
- 8- دادن عبد الغاني (قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية - حالة بورصتي الجزائر و باريس -) 2007 أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر.
- 9- دانة بسام محمد يوسف، تحديد العوامل المؤثرة على عائد الأسهم في سوق عمان المالي، 2008، رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- 10- سعود موسى الطيب ومحمد عيسى شحاتيت، تحليل قياس التطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية حالة الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد2، جامعة مؤتة، الأردن، 2011.
- 11- سليمان ناصر (كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية تشخيص الواقع و مقترحات للتطوير) بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية تحت عنوان : أليات ترشيد الصناعي المالية الإسلامية المزمع عقد أيام : 08-09-2013 بفندق الهيلتون - الجزائر العاصمة .
- 12 - شاهر فلاح العرود 2013 (اثر الملاءة المالية على القيمة السوقية لسعر السهم في البنوك التجارية الأردنية دراسة تحليلية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان 2001-2010) المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة جامعة الأزهر ، العدد العاشر .
- 13- شعبان محمد عقيل شعبان لولو (قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم) 2015 رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة .
- 14- - عبد الوهاب دادن و حورية بديدة ، تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسات المسعرة -حالة المؤشرة CAC40 خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و 2009- مجلة الباحث العدد 10/2012

- 16- عثمان بن موسى الشيخ، السلامة المصرفية، دار النشر والطباعة، السودان، 2007، ص:103.
- 17- عمرو هشام محمد، دور الاصلاحات المالية في تفادي الأزمات الاقتصادية. مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 24، 2010
- 18- ماهر الشيخ حسن (قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال) ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى ، مكة المكرمة
- 19- محمد الصغير قريشي و إلياس بن ساسي، الرقابة القانونية و الإدارية على القطاع المصرفي حالة القطاع المصرفي الجزائري، الملتقى الوطني حول القطاع البنكي و القوانين الإصلاح الاقتصادي يومي 3-4 ماي 2005.
- 20- محسن أحمد الحضييري، الديون المتعثرة (الظاهرة.... الأسباب- العلاج، ط1، إتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1997.
- 21- مونة يونس، تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015

المراجع باللغة الأجنبية:

- 22- Antoine Reucci ; Microéconomique du march& interne du capital, in Cahiers de recherché Group ESC (Rouen), Sep. 2002.
- 23-Arif Savsar, Süleyman Serdar Karaca, THE EFFECT OF FINANCIAL RATIOS ON THE FIRM VALUE: EVIDENCE FROM TURKEY, Journal of Applied Economic Sciences (JAES),2012
- 24- Boyer & Filion, Common and Fundamental Factors in stock Returns of Canadian Oil and Gas Companies, *Journal of Risk & Insurance*, 2004, 71, (4), 559-582
- 25- Bardia, S. C. (Predicting Financial Distress and Evaluating Long-Term Solvency: An Empirical Study) IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices . Jan2012, Vol. 11 Issue 1, p47-61. 15p. 7 Charts.
- 26- David,G,Mcmillan, Time Variation in the Cointegration Relationship between Stock Prices and Economic Activity. International Review of Applied Economics, Volume 19, 2005 - Issue 3
- 27- Diane Pierret. Systemic Risk and the Solvency-Liquidity. Nexus of Banks. University of Lausanne. International Journal of Central Banking June 2015.
- 28- Julien Hugonnier. Erwan Morellec. Bank capital, liquid reserves, and insolvency risk. Forthcoming Journal of Financial Economics. June 13, 2016.
- 29 Ahmad DAHIYAT. Does Liquidity and Solvency Affect Banks Profitability? Evidence from Listed Banks in Jordan. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences. V ol. 6, No.1, January 2016, pp. 35-40.

الملاحق

الملحق رقم (1)

أسعار أسهم البنوك بالأشهر خلال فترة الدراسة من الموقع الرسمي لبورصة قطر

بنك الأهلي		
سعر الفتح	آخر سعر	تاريخ
68,3	64,3	déc-15
75,2	68,2	nov-15
74,7	74,9	oct-15
75,8	74,7	sept-15
77,4	75,6	août-15
79,7	77,9	juil-15
79,1	79,4	juin-15
81	79,3	mai-15
77,4	81	avr-15
85,3	78,4	mars-15
78,6	86,7	févr-15
81,5	77,5	janv-15
80	81,7	déc-14
87,4	81,3	nov-14
90,9	87	oct-14
87,5	90,1	sept-14
82,6	87,3	août-14
73,5	83,4	juil-14
87,2	73	juin-14
84,9	87,2	mai-14
71,8	84	avr-14
75	72	mars-14
67,5	75,3	févr-14
61	67,7	janv-14
60,2	61,7	déc-13
57	60,1	nov-13

المصرف		
سعر الفتح	آخر سعر	تاريخ
115,3	106,7	déc-15
118,3	116,5	nov-15
115	118,2	oct-15
110,6	114,3	sept-15
108,3	113	août-15
107	109,5	juil-15
106,8	107,9	juin-15
101,9	106,6	mai-15
99	100,5	avr-15
103,7	99,4	mars-15
103,1	103,7	févr-15
102,6	103	janv-15
100,5	102,2	déc-14
113,1	101,1	nov-14
113	112	oct-14
116,7	112,8	sept-14
106	116,2	août-14
82,1	105,7	juil-14
109,5	82,1	juin-14
87	109,9	mai-14
74	86,1	avr-14
75,7	73,5	mars-14
74,5	75,7	févr-14
69,5	74,9	janv-14
70	69	déc-13
67,5	69,8	nov-13

التجاري		
سعر الفتح	آخر سعر	تاريخ
42,2	42,1	déc-15
49	41,3	nov-15
51,4	48,8	oct-15
52,2	51,7	sept-15
49,7	52,6	août-15
50	49,7	juil-15
50,4	50,3	juin-15
51,6	50,5	mai-15
50,9	51,7	avr-15
57,8	50,4	mars-15
56,8	57,5	févr-15
56,6	56,3	janv-15
58,3	57,1	déc-14
62,1	59,2	nov-14
58,8	61,6	oct-14
57,1	58,5	sept-14
56,7	57,4	août-14
51,7	56,7	juil-14
59,3	51,6	juin-14
57	59,8	mai-14
53,7	56,9	avr-14
53,8	53,3	mars-14
50	54,1	févr-14
49,1	49,9	janv-14
47,8	49,2	déc-13
46	47,8	nov-13

الوطني		
سعر الفتح	آخر سعر	تاريخ
125	132,6	déc-15
139,9	121,2	nov-15
141,8	138,3	oct-15
135,6	142	sept-15
138,6	135,6	août-15
143,9	138,3	juil-15
145	146,1	juin-15
150,8	143,9	mai-15
147,3	150	avr-15
154	146,6	mars-15
150	154	févr-15
162,1	150	janv-15
164,8	161,3	déc-14
162,4	164,8	nov-14
153,4	162,3	oct-14
147,6	153,6	sept-14
137,1	146,6	août-14
121,2	137,1	juil-14
137,9	123,7	juin-14
145,4	137,9	mai-14
142,3	143,9	avr-14
146,4	142,1	mars-14
136,4	147,7	févr-14
131,1	139,8	janv-14
129,5	130,3	déc-13
125,8	130,3	nov-13

بنك الدوحة		
سعر الفتح	آخر سعر	تاريخ
43,9	43	déc-15
47,8	47,3	nov-15
48,6	47,8	oct-15
50,1	48,5	sept-15
51,7	51,1	août-15
51,2	51,2	juil-15
51,7	51,4	juin-15
53,3	51,7	mai-15
48,9	52,8	avr-15
56,5	48,6	mars-15
56,5	56,1	févr-15
54,6	56,5	janv-15
55	55	déc-14
56,6	57,2	nov-14
56,5	56	oct-14
59,4	56	sept-14
54,9	59,3	août-14
53,6	54,4	juil-14
60,8	52,3	juin-14
62,7	60,8	mai-14
59,9	62,7	avr-14
60,4	59,7	mars-14
62	64,7	févr-14
56,2	61,8	janv-14
55	56,2	déc-13
52,3	53,9	nov-13

55,8	57,3	oct-13
56,1	55,8	sept-13
54,1	55,5	août-13
53,3	54,1	juil-13
53,7	53,9	juin-13
51,7	53,8	mai-13
52,3	51,7	avr-13
56	52,1	mars-13
55,1	56,3	févr-13
52,2	55,4	janv-13
52,1	52	déc-12
52,2	52,5	nov-12
52,2	52,4	oct-12
51,1	52,2	sept-12
48,9	51,3	août-12
48,4	49	juil-12
49	48,5	juin-12
50,8	49,5	mai-12
50,5	50,9	avr-12
55,5	50,8	mars-12
53,4	55,3	févr-12
54	53	janv-12
54,5	54	déc-11
54,2	54,3	nov-11
53	54,3	oct-11
49,5	53,3	sept-11
48,5	49,5	août-11
46,6	48,1	juil-11
46,3	46,5	juin-11

68,5	67,7	oct-13
69,6	68,7	sept-13
68,9	69,8	août-13
68,3	68,9	juil-13
68,9	68,1	juin-13
69	68,9	mai-13
70,6	69	avr-13
71,5	70,9	mars-13
73,8	71,5	févr-13
75,1	73,9	janv-13
75,1	75	déc-12
76,6	75	nov-12
77	76,7	oct-12
77,6	77	sept-12
77,3	78	août-12
76,1	77,8	juil-12
77	76	juin-12
77,1	77,2	mai-12
77,3	77,4	avr-12
77,4	76,9	mars-12
82,5	77,5	févr-12
84,2	82,4	janv-12
82	84,3	déc-11
80,7	82,2	nov-11
79,7	80,9	oct-11
80,1	80,1	sept-11
78,3	80,5	août-11
78,4	77,7	juil-11
78,5	78,2	juin-11

47,5	46	oct-13
47,5	47,5	sept-13
47,6	47,5	août-13
48,3	47,6	juil-13
48,5	48,4	juin-13
45,1	48,5	mai-13
45,8	45,1	avr-13
47,9	45,6	mars-13
54	47,6	févr-13
49,3	54,2	janv-13
50,7	49,2	déc-12
50	51	nov-12
51,8	49,9	oct-12
50,4	51,7	sept-12
48,5	50,5	août-12
48,5	48,4	juil-12
48,4	47,5	juin-12
50	49,2	mai-12
53,3	50	avr-12
53,3	53,3	mars-12
57,6	53,5	févr-12
58,7	57,5	janv-12
56,3	58,3	déc-11
57,6	55,8	nov-11
54,7	58	oct-11
56,5	55	sept-11
51,5	56,3	août-11
50,4	51,5	juil-11
49,7	50,1	juin-11

126,5	125,8	oct-13
127,3	126,4	sept-13
134,3	126,9	août-13
119,3	134,1	juil-13
112,8	119,2	juin-13
101,9	113,2	mai-13
101,3	102,3	avr-13
98,1	101,2	mars-13
99,5	98,1	févr-13
99,2	98,8	janv-13
99	99,2	déc-12
101,5	98,9	nov-12
103	101,4	oct-12
101,7	102,9	sept-12
101,1	101,6	août-12
100,1	100,8	juil-12
100,2	99,5	juin-12
101,4	100,6	mai-12
102,4	101,1	avr-12
101,5	102,3	mars-12
100,8	101,6	févr-12
105,2	100,8	janv-12
102,3	104,7	déc-11
100,3	101,7	nov-11
97,6	101	oct-11
98,1	98	sept-11
97,1	97,5	août-11
97,9	97,5	juil-11
95,6	97,1	juin-11

51,5	53,1	oct-13
51,9	51,9	sept-13
49,1	51,9	août-13
45,3	49	juil-13
46	45,3	juin-13
43,7	45,9	mai-13
45,4	43,6	avr-13
43,4	45,5	mars-13
49,3	43,3	févr-13
44,4	49,3	janv-13
44,6	44	déc-12
48,3	44,4	nov-12
48,5	47,8	oct-12
49,8	48,4	sept-12
49,4	49,9	août-12
47,5	49,2	juil-12
49	47,2	juin-12
50,7	49,4	mai-12
53,3	50,9	avr-12
52	53,3	mars-12
55,1	57,2	févr-12
56	55	janv-12
55,9	56,1	déc-11
56,4	56,1	nov-11
52,8	56,5	oct-11
52,8	53,4	sept-11
46,5	52,7	août-11
45,2	46,7	juil-11
44,8	45	juin-11

47,2	46,3	mai-11
45,5	47,2	avr-11
48,2	45	mars-11
50,7	53,4	févr-11
48,4	51,5	janv-11
46,8	48,8	déc-10
45,9	46,8	nov-10
46,9	46	oct-10
44,2	46,9	sept-10
43,9	44,2	août-10
43	44,3	juil-10
42,9	43,9	juin-10
45	42,7	mai-10
46	45,3	avr-10
49	46,1	mars-10
43,5	48,7	févr-10
45,9	43,5	janv-10
42,4	45,7	déc-09
45	47,3	nov-09
46,7	45,4	oct-09
42,8	47,2	sept-09
41,1	43	août-09
41,3	40,8	juil-09
46,5	41,3	juin-09
40,5	46,4	mai-09
39,5	39,8	avr-09
38	38,8	mars-09
44	39	févr-09
59,5	43,9	janv-09

80,7	78,5	mai-11
81	80,5	avr-11
79,9	81	mars-11
78,9	78,4	févr-11
81,4	79,2	janv-11
80,4	80,5	déc-10
77,1	80,8	nov-10
82,2	77,3	oct-10
77,3	81,9	sept-10
74	77,6	août-10
70,2	74,4	juil-10
70,7	70,9	juin-10
77	71	mai-10
79,8	77,3	avr-10
74,1	79,1	mars-10
72,1	74,1	févr-10
78,4	72,3	janv-10
74,6	77,5	déc-09
81	82,6	nov-09
90	82,5	oct-09
90	90	sept-09
82,3	90	août-09
71,9	82,5	juil-09
80,9	72	juin-09
63,4	78,8	mai-09
59	62,9	avr-09
55,1	58,7	mars-09
74	57,2	févr-09
84,3	73,1	janv-09

51	50,1	mai-11
53,8	50,8	avr-11
48,5	53,5	mars-11
59	48,9	févr-11
63,6	58,3	janv-11
59,9	63,9	déc-10
57,6	60	nov-10
59	57,6	oct-10
52,3	59	sept-10
48,9	52,4	août-10
45,9	49,4	juil-10
45,8	46,1	juin-10
53,3	46	mai-10
51	53,7	avr-10
44,7	51,3	mars-10
43,9	44,8	févr-10
43,1	43,9	janv-10
42,1	42,7	déc-09
48,6	46,7	nov-09
55,6	49,9	oct-09
50,1	55,6	sept-09
47,9	51	août-09
43,7	47,2	juil-09
53,5	43,6	juin-09
42	52,7	mai-09
32,6	41,1	avr-09
27,7	32,3	mars-09
44,1	27,8	févr-09
61,5	44,2	janv-09

95,1	95	mai-11
88,5	94	avr-11
82	88,2	mars-11
94,6	82,1	févr-11
92	99,4	janv-11
86,2	91,5	déc-10
81,3	86,2	nov-10
75,9	81,6	oct-10
69,8	75,4	sept-10
66,6	69,9	août-10
66,6	66,5	juil-10
64,6	66,5	juin-10
68,1	64,5	mai-10
66,9	68,5	avr-10
58,4	67	mars-10
57,6	58,4	févr-10
57,1	57,1	janv-10
53,9	56,4	déc-09
58,2	59,5	nov-09
57,5	58,3	oct-09
58,2	57,5	sept-09
49,4	57,1	août-09
45,7	48,3	juil-09
46,4	45,7	juin-09
39	45,6	mai-09
36,3	38,8	avr-09
27,4	35,8	mars-09
33,9	27,4	févr-09
52,2	34	janv-09

46	45	mai-11
51,7	45,2	avr-11
42,6	51,3	mars-11
52,9	45,3	févr-11
56,8	52,7	janv-11
49	56,9	déc-10
46,7	49,2	nov-10
46,8	46,7	oct-10
40,2	46,4	sept-10
39	40,4	août-10
39,4	39,6	juil-10
38,2	39,4	juin-10
44	38,7	mai-10
44,5	44,5	avr-10
39,9	44,3	mars-10
41,5	40,1	févr-10
40,7	41,3	janv-10
37,8	41	déc-09
40,1	41,5	nov-09
45	41,2	oct-09
36,9	44,9	sept-09
36,7	36,9	août-09
32,3	36,4	juil-09
36,3	32,5	juin-09
29	34,7	mai-09
23,4	29,2	avr-09
22,4	23,4	mars-09
28,2	25,2	févr-09
37,8	28,5	janv-09

47,3	58,9	déc-08
64,2	47	nov-08
86,6	61,3	oct-08
91,5	88,3	sept-08
91,6	91,7	août-08
91,4	90,7	juil-08
82	91,4	juin-08
79,2	81,9	mai-08
70,4	79,1	avr-08
77,7	71,1	mars-08
69,3	77,8	févr-08
59,5	69,2	janv-08
57,7	59,5	déc-07
57,1	58,8	nov-07
52,3	55,3	oct-07
50,9	52,3	sept-07
52,5	50,8	août-07
52,5	52,3	juil-07
52,7	52,4	juin-07
45	52,6	mai-07
44,6	45	avr-07
45,6	44,6	mars-07
42,9	45,6	févr-07
49,6	42,4	janv-07
36,3	49,8	déc-06
48,3	37	nov-06
51,8	48,6	oct-06
59,3	50,7	sept-06
59,9	59,7	août-06

76,3	83	déc-08
98	76,4	nov-08
116,9	94	oct-08
131	123,1	sept-08
151,5	131	août-08
158	151,5	juil-08
136,8	157,5	juin-08
121	137,8	mai-08
94,3	121	avr-08
109,5	94,2	mars-08
97,9	109,5	févr-08
101,7	97,6	janv-08
90,1	101,1	déc-07
93,4	91,1	nov-07
79,9	91,9	oct-07
73,8	79,7	sept-07
74,4	73,4	août-07
72,1	74,6	juil-07
70,3	72	juin-07
61,5	70,6	mai-07
56,8	61,6	avr-07
64,4	57,1	mars-07
68,9	64,3	févr-07
82,4	67,6	janv-07
64,4	83,6	déc-06
79,4	66,2	nov-06
78,6	79,7	oct-06
81,2	77,6	sept-06
83,1	81,2	août-06

43,8	61,4	déc-08
48,6	44,1	nov-08
69,3	46,6	oct-08
86,5	72,5	sept-08
95,1	86,7	août-08
106,3	95,1	juil-08
109,7	105,6	juin-08
113,2	111,1	mai-08
102	113,2	avr-08
99	101,7	mars-08
88,4	100,5	févr-08
90,4	88,4	janv-08
85,9	92,9	déc-07
82,9	86,5	nov-07
69,8	82,8	oct-07
60,3	69,8	sept-07
62	60,3	août-07
54,7	62,2	juil-07
55,3	55,2	juin-07
46,3	55,5	mai-07
41,2	46,5	avr-07
45,2	41	mars-07
46,2	47,5	févr-07
52,4	45,4	janv-07
42,5	51,7	déc-06
53,8	42,6	nov-06
61,3	56,1	oct-06
60,1	61,9	sept-06
65,5	60,3	août-06

44	51,8	déc-08
47,2	44,1	nov-08
57,2	46	oct-08
65,8	57,2	sept-08
70,7	64,7	août-08
70	71,4	juil-08
77,2	69,4	juin-08
69,7	77,9	mai-08
60,5	70	avr-08
60,4	60,9	mars-08
54,3	62,3	févr-08
53,6	54,1	janv-08
53,1	52,9	déc-07
55,7	53,1	nov-07
51,3	55,6	oct-07
49,2	51,6	sept-07
47,3	49,2	août-07
49,9	49,4	juil-07
51,5	50,9	juin-07
45	50,8	mai-07
37,9	44,8	avr-07
38,8	37,9	mars-07
42	38,2	févr-07
45,3	41,8	janv-07
41,1	49,2	déc-06
57	42,5	nov-06
55	57	oct-06
57,4	53,4	sept-06
52,3	57,5	août-06

32,2	37,6	déc-08
40,5	32,5	nov-08
48,2	38	oct-08
62,5	49,8	sept-08
67,5	61,8	août-08
72,2	68,4	juil-08
73	72,5	juin-08
65,3	72,9	mai-08
62,8	65,9	avr-08
65,8	63,2	mars-08
63,4	66,4	févr-08
60,6	62,7	janv-08
59,6	60,1	déc-07
59,6	60,3	nov-07
58,9	59,2	oct-07
57,9	59,3	sept-07
57,9	59,1	août-07
59,2	57,9	juil-07
59,4	58,9	juin-07
50,2	60	mai-07
44	50,4	avr-07
43,5	45	mars-07
53	43,5	févr-07
78,8	59,3	janv-07
61,4	78,8	déc-06
78,4	62,4	nov-06
87,2	78,1	oct-06
85,2	86,4	sept-06
95,1	85,6	août-06

57,5	59,5	juil-06
66,8	54,9	juin-06
85,1	65,8	mai-06
73,9	85,8	avr-06
68,9	73,6	mars-06
90,4	72,5	févr-06
91	89,2	janv-06
87,4	87,8	déc-05
92,9	87,4	nov-05
89,9	95,7	oct-05
87,1	89,9	sept-05
73,4	87,1	août-05
72,6	73,3	juil-05
53,3	74,6	juin-05
48,7	52,9	mai-05
55,3	48,7	avr-05
42,2	53,2	mars-05
37,1	40,2	févr-05
29,2	37	janv-05

88	83,4	juil-06
103,7	83,8	juin-06
128,2	104,8	mai-06
110,7	129,5	avr-06
94,9	111,9	mars-06
128,4	99,5	févr-06
148,3	128,4	janv-06
140,4	142,4	déc-05
162,8	138,9	nov-05
168,9	164	oct-05
175,7	169,4	sept-05
132,4	175	août-05
136,6	132,4	juil-05
93,6	136,3	juin-05
98,4	92,5	mai-05
124	96,8	avr-05
91,6	119,6	mars-05
64,8	88,4	févr-05
50,5	65	janv-05

62,7	66,6	juil-06
59,3	62,5	juin-06
75	60,7	mai-06
75,5	72,8	avr-06
73,1	75,1	mars-06
87,7	72,3	févr-06
87,3	88,6	janv-06
80,4	84	déc-05
95,7	79,3	nov-05
108,7	98,7	oct-05
94,5	107,8	sept-05
74	94,2	août-05
74,6	74	juil-05
65,6	74	juin-05
70,1	64,6	mai-05
83,8	69,4	avr-05
78,1	79,8	mars-05
57,3	78,1	févr-05
52,9	62,7	janv-05

44,2	51,9	juil-06
44,1	44,1	juin-06
51,1	42,3	mai-06
47,2	50,3	avr-06
48,4	48	mars-06
54,2	49,7	févr-06
61,5	55,8	janv-06
70,9	73,3	déc-05
82,5	68,9	nov-05
82,1	82,5	oct-05
78,8	82,1	sept-05
61,3	78	août-05
61,8	61,8	juil-05
58,1	61,8	juin-05
60,5	58,1	mai-05
64,2	59,7	avr-05
58,8	64,2	mars-05
36,6	56	févr-05
40,2	36,6	janv-05

91,1	95,5	juil-06
88,8	91,1	juin-06
101,4	88,8	mai-06
110,1	101,4	avr-06
110,8	114,6	mars-06
138,5	111,7	févr-06
143,7	138,2	janv-06
121,1	138,2	déc-05
140,4	118,9	nov-05
143,9	140,8	oct-05
131,5	143,5	sept-05
94,4	130,6	août-05
96,8	94,4	juil-05
84,6	96,8	juin-05
93,3	84,7	mai-05
116,6	93,2	avr-05
100,9	111,1	mars-05
72,5	99,3	févr-05
57,5	71,9	janv-05

الملحق رقم (2)

جداول تمثل متغيرات الدراسة الخاصة بالبنوك

الأهلي

مؤشر معدل الربحية %	مؤشر مضاعف السعر (مرة)	سعر إقبال السهم في نهاية السنة	عائد السهم من الأرباح	سعر الإقبال	سعر الافتتاح	مؤشرات السنة
1,07	22,22	87,80	3,95	68,98	64,09	2005
0,94	12,51	49,80	3,98	62,25	65,76	2006
1,01	9,98	59,50	5,96	50,96	50,28	2007
0,99	8,07	58,90	7,29	75,7	75,89	2008
0,98	9,25	45,70	4,94	43,21	43,94	2009
1,00	7,53	48,80	6,48	45,6	45,25	2010
1,01	8,45	54,00	6,39	50,28	49,38	2011
0,99	13,40	52,00	3,88	51,45	51,50	2012
1,01	14,90	61,70	4,14	55,64	54,79	2013
1,02	22,44	81,70	3,64	80,83	79,10	2014
0,98	18,06	64,30	3,56	76,49	77,83	2015

الأهلي

مؤشر معدل الربحية %	مؤشر مضاعف السعر (مرة)	متوسط السعر	كفاية رأس المال %	مؤشرات السنة
1,07	22,22	68,98	13,15	2005
0,94	12,51	62,25	12,90	2006
1,01	9,98	50,96	12,01	2007
0,99	8,07	75,7	12,90	2008
0,98	9,25	43,21	15,20	2009
1,00	7,53	45,6	14,90	2010
1,01	8,45	50,28	22,10	2011
0,99	13,40	51,45	20,80	2012
1,01	14,90	55,64	19,30	2013
1,02	22,44	80,83	18,10	2014
0,98	18,06	76,49	16,30	2015

*من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية والتقارير السنوية للبنك

المصرف

مؤشر معدل الربحية %	مؤشر مضاعف السعر (مرة)	سعر إقبال السهم في نهاية السنة	عائد السهم من الأرباح	سعر الإقبال	سعر الافتتاح	
1,05	30,04	142,40	4,74	126,72	119,97	2005
0,95	8,89	83,60	9,40	94,13	99,07	2006
1,01	14,75	101,10	6,85	75,41	74,00	2007
0,98	9,77	83,00	8,49	114,71	116,07	2008
1,00	12,70	77,50	6,10	75,65	75,54	2009
1,00	12,98	80,50	6,20	76,43	76,10	2010
1,00	14,36	84,30	5,87	80,12	79,96	2011
0,99	14,28	75,00	5,25	77,24	77,93	2012
0,99	12,00	69,00	5,75	69,68	70,14	2013
1,02	15,07	102,20	6,78	96,01	93,46	2014
1,00	12,30	106,70	8,67	108,27	107,63	2015

المصرف

مؤشر معدل الربحية %	مؤشر مضاعف السعر (مرة)	متوسط السعر	كفاية رأس المال %	
1,05	30,04	126,72	19,25	2005
0,95	8,89	94,13	21,11	2006
1,01	14,75	75,41	18,76	2007
0,98	9,77	114,71	17,40	2008
1,00	12,70	75,65	17,33	2009
1,00	12,98	76,43	17,37	2010
1,00	14,36	80,12	18,58	2011
0,99	14,28	77,24	15,05	2012
0,99	12,00	69,68	17,50	2013
1,02	15,07	96,01	14,60	2014
1,00	12,30	108,27	14,10	2015

*من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية والتقارير السنوية للبنك

الدوحة

مؤشر معدل الربحية %	مؤشر مضاعف السعر (مرة)	سعر إقبال السهم في نهاية السنة	عائد السهم من الأرباح	سعر الإقبال	سعر الافتتاح	
1,05	21,83	138,20	6,33	110,28	104,45	2005
0,95	13,22	78,80	5,96	94,38	99,30	2006
0,98	8,09	60,10	7,42	56,08	56,83	2007
0,96	6,63	37,60	5,67	57,64	59,5	2008
1,02	7,62	41,00	5,38	34,61	33,82	2009
1,03	10,23	56,90	5,56	43,95	42,49	2010
1,00	9,30	56,10	6,03	50,50	50,36	2011
0,98	7,44	44,00	5,91	49,72	50,35	2012
1,02	10,62	56,20	5,29	49,07	48,10	2013
1,00	11,48	55,00	4,79	58,32	58,16	2014
0,98	9,22	43,00	4,66	50,50	51,23	2015

الدوحة

مؤشر معدل الربحية %	مؤشر مضاعف السعر (مرة)	متوسط السعر	كفاية رأس المال %	
1,05	21,83	110,28	22,74	2005
0,95	13,22	94,38	18,47	2006
0,98	8,09	56,08	15,54	2007
0,96	6,63	57,64	13,74	2008
1,02	7,62	34,61	14,41	2009
1,03	10,23	43,95	13,57	2010
1,00	9,30	50,5	13,22	2011
0,98	7,44	49,72	13,59	2012
1,02	10,62	49,07	15,90	2013
1,00	11,48	58,32	15,03	2014
0,98	9,22	50,5	15,73	2015

*من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية والتقارير السنوية للبنك

الوطني

مؤشر معدل الربحية %	مؤشر مضاعف السعر (مرة)	سعر إقبال السهم في نهاية السنة	عائد السهم من الأرباح	سعر الإقبال	سعر الإفتتاح	
0,96	6,21	73,30	11,80	62,98	65,25	2005
1,01	3,19	49,20	15,40	51,12	50,14	2006
0,98	4,80	52,90	11,00	47,25	48,01	2007
1,00	4,24	51,80	12,20	60,88	60,81	2008
0,98	4,02	56,40	14,00	46,50	47,03	2009
0,96	6,26	91,50	14,60	68,25	71,09	2010
0,98	8,37	104,70	12,50	95,09	96,35	2011
1,00	8,33	99,20	11,90	101,49	100,89	2012
0,97	9,65	130,30	13,50	114,62	117,21	2013
0,98	11,06	164,80	14,90	143,83	146,73	2014
0,97	8,23	132,60	16,10	141,55	144,5	2015

الوطني

مؤشر معدل الربحية %	مؤشر مضاعف السعر (مرة)	متوسط السعر	كفاية رأس المال %	
0,96	6,21	62,98	21,00	2005
1,01	3,19	51,12	16,70	2006
0,98	4,80	47,25	16,20	2007
1,00	4,24	60,88	13,90	2008
0,98	4,02	46,50	12,30	2009
0,96	6,26	68,25	15,30	2010
0,98	8,37	95,09	22,00	2011
1,00	8,33	101,49	21,00	2012
0,97	9,65	114,62	15,60	2013
0,98	11,06	143,83	16,20	2014
0,97	8,23	141,55	16,30	2015

*من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية والتقارير السنوية للبنك

التجاري

مؤشر معدل الربحية %	مؤشر مضاعف السعر (مرة)	سعر إقفال السهم في نهاية السنة	عائد السهم من الأرباح	سعر الإقفال	سعر الافتتاح	مؤشرات السنة
1,03	9,57	84,00	8,77	80,55	77,97	2005
0,95	8,12	51,70	6,36	64,26	66,98	2006
1,06	9,36	92,90	9,92	62,13	58,51	2007
0,97	7,00	61,40	8,76	85,57	87,69	2008
0,97	6,03	42,70	7,08	44,56	45,78	2009
1,03	8,82	63,90	7,24	52,34	50,45	2010
0,99	7,56	58,30	7,71	53,88	54,38	2011
0,98	6,05	49,20	8,13	50,97	51,76	2012
0,99	9,11	49,20	5,40	47,91	47,94	2013
1,01	9,64	57,20	5,93	56,34	55,63	2014
0,97	10,55	42,20	4,00	50,24	51,55	2015

التجاري

مؤشر معدل الربحية %	مؤشر مضاعف السعر (مرة)	متوسط السعر	كفاية رأس المال %	
1,03	9,57	80,55	20,63	2005
0,95	8,12	64,26	15,24	2006
1,06	9,36	62,13	11,85	2007
0,97	7,00	85,57	15,66	2008
0,97	6,03	44,56	18,66	2009
1,03	8,82	52,34	18,49	2010
0,99	7,56	53,88	17,00	2011
0,98	6,05	50,97	17,90	2012
0,99	9,11	47,91	14,10	2013
1,01	9,64	56,34	15,22	2014
0,97	10,55	50,24	13,51	2015

*من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية والتقارير السنوية للبنك

الملحق رقم (3)

يمثل نموذج التقرير المالي لأحد البنوك من عينة الدراسة

هاتف: +٩٧٤ ٤٤٥٧ ٤١١١
فاكس: +٩٧٤ ٤٤٤١ ٤٦٤٩
doha@qa.ey.com
ey.com/mena

إرنست ويونغ - (فرع قطر)
صندوق بريد ١٦٤
الطابق ٢٤، برج القصار
شارع مجلس التعاون
عنيزة، الخليج العربي
الدوحة، قطر



تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق. الكرام
تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ لبنك قطر الوطني ش.م.ع.ق. ("البنك") وشركائه التابعة (يشار إليهم جميعاً بـ "المجموعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ الشامل وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة، وإيضاحات تفسيرية أخرى.

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وأداءها المالي الموحد، والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) واحكام مصرف قطر المركزي ذات الصلة.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs). ويرد لاحقاً في هذا التقرير بياناً لمسؤولياتنا المتعلقة بالمعايير في فقرة مسؤولية مراقبي الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة وذلك وفقاً لمجلس المعايير الأخلاقية الدولية لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين، كما أننا كيان مستقل عن المجموعة وقد قمنا بتلبية مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمتطلبات المهنية الواجبة في دولة قطر، وقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات قانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين IESBA Code. وفي رأينا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً يمكننا من إبداء رأينا.

الأمر الهامة حول أعمال التدقيق

إن الأمر الهامة حول أعمال التدقيق هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال التدقيق للبيانات المالية الموحدة "ككل" وفي تكوين رأينا حولها، كما واننا لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.



تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق. الكرام
تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة - تنمة

الأمر الهامة حول أعمال التدقيق - تنمة

وفيما يلي وصف لكيفية تناول كل أمر من هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

لقد وفينا بالمسؤوليات الموضحة في فقرة مسؤولية مراقب الحسابات لتدقيق البيانات المالية الموحدة في تقريرنا (هذا)، بما يتعلق بهذه الأمور. وبناء عليها تضمنت أعمال التدقيق التي قمنا بها تنفيذ إجراءات تهدف من خلالها إلى تعزيز تقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة. كما وتقدم نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمعالجة الأمور الموضحة أدناه والتي تشكل أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

خسائر انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء

توجد مخاطر انخفاض قيمة القروض والسلف دون احتساب خسائر انخفاض / مخصصات كافية (لذلك الانخفاض) وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام مصرف قطر المركزي ذات الصلة، حيث أن تحديد مدى كفاية مخصصات القروض والسلف للعملاء يعتبر أحد الأمور الهامة التي تخضع للحكم الشخصي للإدارة. وفقاً لذلك، فإن القروض والسلف قد تكون مدرجة بقيمة دفترية أعلى من قيمة المبالغ التقديرية الممكن استردادها. وعليه، يعد إجراء اختبار انخفاض القيمة لهذه القروض والسلف أحد أمور التدقيق الهامة.

الإيضاح رقم ١٠ حول البيانات المالية الموحدة يعرض التفاصيل حول انخفاض قيمة القروض والسلف.

تضمنت إجراءاتنا، من بين الأمور الأخرى، اختيار عينات من القروض والسلف وفقاً لتقديرنا، وقمنا بفحص ما إذا كان هناك دليل مادي على الانخفاض في قيمة هذه القروض والسلف. كما قمنا أيضاً بتقييم ما إذا قد تم تحديد مخصصات لخسائر انخفاض قيمة القروض والسلف بصورة معقولة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام مصرف قطر المركزي ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بالأخذ في الاعتبار وتقييم واختبار الضوابط ذات الصلة الخاصة بمنح الائتمان، والرقابة والتسوية، وكذلك الضوابط المتعلقة بحساب مخصصات الائتمان للتأكد من الفاعلية التشغيلية للضوابط الرقابية الهامة المطبقة، والتي تحدد القروض والسلف منخفضة القيمة والمخصصات المطلوبة لها. يرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ١٠ حول البيانات المالية الموحدة.



تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق. الكرام

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة - تتمة

الأمر الهامة حول أعمال التدقيق - تتمة

خسائر انخفاض قيمة الاستثمارات المالية

الاستثمارات المالية للمجموعة، كما هو مبين في الإيضاح ١١ حول البيانات المالية الموحدة، تتكون من استثمارات محتفظ بها للمتاجرة، واستثمارات متاحة للبيع، واستثمارات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق. تدرج الاستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والمتاحة للبيع بالقيمة العادلة، بينما تدرج الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بالتكلفة المطفأة.

توجد مخاطر أن تتخفف قيمة الاستثمارات المالية دون احتساب خسائر انخفاض/ مخصصات كافية وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام مصرف قطر المركزي ذات الصلة، ويرجع ذلك إلى استخدام الحكم الشخصي في تقييم مؤشرات انخفاض القيمة، مثل الانخفاض الهام أو المستمر في القيمة العادلة، واستخدام التقديرات والافتراضات لقياس خسائر الانخفاض وحجم رصيد الحساب، ويعتبر ذلك أحد أمور التدقيق الهامة. وفقاً لذلك، فإن الاستثمارات المالية قد تكون مدرجة بقيمة دفترية أعلى من قيمة المبالغ التقديرية الممكن استردادها. وعليه، يعد إجراء اختبار انخفاض القيمة لهذه الاستثمارات المالية أحد أمور التدقيق الهامة.

تضمنت إجراءاتنا، من بين الأمور الأخرى، اختيار عينات من الاستثمارات المالية وفقاً لتقديرنا، وقمنا بفحص ما إذا كان هناك دليل مادي على الانخفاض في قيمة هذه الاستثمارات المالية وتقييم ما إذا قد تم تحديد قيمة خسائر الانخفاض / المخصصات الواجب احتسابها للانخفاض في قيمة الاستثمارات المالية بصورة معقولة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام مصرف قطر المركزي ذات الصلة. يرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ١١ حول البيانات المالية الموحدة.

الاستحواذ على فينانس بنك أيه إس

خلال عام ٢٠١٦، استحوذت المجموعة على حصة مسيطرة بنسبة ٩٩,٨٨% من أسهم فينانس بنك أيه إس بقيمة ١١ مليار ريال قطري. تم تسجيل هذا الاستحواذ محاسبياً وفقاً لطريقة الاستحواذ.

توجد مخاطر ألا يتم تسجيل عملية الاستحواذ أو تسجيل حصة المجموعة في نتائج فينانس بنك أيه إس وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية، ويرجع ذلك إلى استخدام الحكم الشخصي في تقييم القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحتملة في تاريخ الاستحواذ. وعليه، يعد الاستحواذ على فينانس بنك أيه إس أحد أمور التدقيق الهامة.

تضمنت إجراءاتنا، من بين الأمور الأخرى، مراجعة طريقة تسجيل عملية الاستحواذ محاسبياً ومراجعة تقرير توزيع سعر الشراء والقيام بإجراءات حول احتساب حصة المجموعة في نتائج فينانس بنك أيه إس وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.



تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق. الكرام
تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة - تتمة

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى التي تشمل المعلومات المدرجة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقب الحسابات حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتضمن المعلومات الأخرى ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى والأخذ في الاعتبار، خلال ذلك، ما إذا كانت هذه المعلومات لا تتماشى بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو معلوماتنا التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو أنها تبدو كأخطاء مادية. بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حول هذه المعلومات الأخرى فإن علينا الإبلاغ عن ذلك في التقرير. ليس لدينا ما يجب الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

مسؤولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام مصرف قطر المركزي ذات الصلة، وفقاً لأنظمة الرقابة الداخلية التي يحدد مجلس الإدارة أنها ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وكذلك يقوم بالإفصاح، عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إنهاء عملياتها، أو أنه ليس لديه بديل واقعي غير ذلك.

تكون لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة المنبثقة عن مجلس إدارة المجموعة مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الموحدة للمجموعة.



تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق. الكرام
تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة - تنمة

مسؤولية مراقب الحسابات عن البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن اختلاس أو خطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه لا يعد ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تقوم دائماً بتحديد الأخطاء المادية عند وقوعها. قد تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ وينظر فيها كأخطاء مادية، وبصورة فردية أو كلية، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

وكجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نقوم بممارسة التقديرات المهنية ونحافظ على التزامنا المهني خلال جميع مراحل التدقيق. بالإضافة إلى ذلك فأنا:

- نقوم بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، والقيام بإجراءات التدقيق استجابة لهذه المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. تعد مخاطر عدم تحديد الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الاحتيال التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطي أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بغرض إعداد إجراءات تدقيق مناسبة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والافصاحات ذات الصلة المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل مجلس الإدارة.
- مراجعة مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، بناءً على أدلة التدقيق المقدمة، وكذلك تحديد ما إذا كان هناك أحداث أو ظروف مادية تلقي بالشك على قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال اتضح لنا وجود شك مادي، فإن علينا لفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الافصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الافصاحات غير كافية. كما تعتمد نتيجة المراجعة على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. وعلى الرغم من ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف بعد ذلك التاريخ إلى عدم استمرار المجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.



تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق. الكرام
تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة - تتمة

مسؤولية مراقب الحسابات عن البيانات المالية الموحدة - تتمة

- تقييم العرض العام والبنية والمحتوى للبيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تظهر المعاملات والأحداث الهامة بصورة عادلة.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية بشأن المعلومات المالية لشركات المجموعة أو الأنشطة التجارية للمجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة. ونبقى نحن مسؤولون فقط عن رأينا حول أعمال التدقيق.

قمنا بالتواصل مع لجنة التدقيق والانضباط المنبثقة عن مجلس إدارة المجموعة بما يتعلق في الأمور الأخرى، بنطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج أعمال التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في أنظمة الرقابة الداخلية والتي تم تحديدها خلال إجراءات التدقيق.

كما نقدم للجنة التدقيق والانضباط المنبثقة عن مجلس إدارة المجموعة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بأخلاقيات المهنة بشأن الاستقلالية، وقمنا بالتواصل معهم حول جميع المعاملات والأمور الأخرى التي قد يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا وكذلك تقديم الإجراءات الوقائية ذات الصلة، عند الضرورة.

ومن خلال الأمور التي تم التواصل حولها مع لجنة التدقيق والانضباط المنبثقة عن مجلس إدارة المجموعة نحدد الأمور التي تعد أكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبناءً على ذلك فهي ملاحظات التدقيق الرئيسية. ونقوم بإيضاح هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات إلا في حال وجود قانون أو حكم يمنع الإفصاح العلني عن هذا الأمر أو عند وجود حالات استثنائية جداً، نقرر أنه لا يجب الإبلاغ عن أمر في تقريرنا لأنه من المحتمل أن تفوق الآثار السلبية لذلك أهداف المصلحة العامة من الإفصاح.



تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق. الكرام
تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة - تتمة

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. ونؤكد أنه حسب علمنا واعتقادنا لم
تقع خلال السنة أي مخالفات للنظام الأساسي للبنك وأحكام قانون مصرف قطر المركزي رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢ وقانون
الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ على وجه قد يكون له تأثير مادي على أنشطة البنك أو مركزه المالي.

عن إرنست ويونغ

فـراس قـسوس

شريك

سجل مراقبي الحسابات القطري رقم ٢٣٦



١٥ يناير ٢٠١٧

الدوحة - دولة قطر

فہرس

رقم الصفحة	العنوان
I	الإهداء
II	الشكر
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال البيانية
VII	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
الفصل الأول: أدبيات حول الملاءة المالية وقيمة السهم	
17	تمهيد
18	المبحث الأول: الأدبيات النظرية - الإطار المفاهيمي للدراسة
18	المطلب الأول: الملاءة المالية وطريقة حسابها
18	الفرع الأول: مفهوم الملاءة المالية والمصرفية
18	أولاً: مفهوم الملاءة المالية
18	ثانياً: مفهوم الملاءة المصرفية
18	ثالثاً: العسر المالي:
19	الفرع الثاني: مفهوم كفاية رأس المال وكيفية حسابها وتطورها
19	أولاً: كفاية رأس المال
19	ثانياً: مؤشرات كفاية رأس المال
19	ثالثاً: تطورات حساب كفاية رأس المال
23	المطلب الثاني: القيمة السوقية للسهم ومؤشرات حسابها
23	الفرع الأول: مفهوم الأسهم العادية وخصائصها
23	أولاً: تعريف السهم
24	ثالثاً: العوامل المؤثرة في الأسعار السوقية للسهم
24	ثانياً: قيم الأسهم العادية
26	الفرع الثاني: مؤشرات قيمة السهم
26	أولاً: مؤشر نسبة عائد السهم
27	ثانياً: مؤشر مضاعف السعر
27	ثالثاً: مؤشر نسبة الأرباح إلى عائد السهم
28	رابعاً: مؤشر معدل الربحية
29	المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية - الدراسات السابقة للموضوع

29	المطلب الأول:..الدراسات العربية
32	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية -دراسة تأثير الملاءة المالية على القيمة السوقية للسهم-
36	تمهيد
37	المبحث الأول: منهجية وأدوات الدراسة
37	المطلب الأول: عينة الدراسة والمتغيرات المستخدمة
38	الفرع الأول:مجتمع وعينة الدراسة
39	الفرع الثاني:متغيرات الدراسة
48	المطلب الثاني:أدوات الدراسة
48	المبحث الثاني:تحليل و تفسير ومناقشة نتائج الدراسة
48	المطلب الأول:تطبيق نماذج بانال
48	الفرع الأول: اقتراح نماذج قياسية لقيمة السهم بدلالة كفاية رأس المال
60	المطلب الثاني:تحليل وتفسير النتائج
60	الفرع الأول:تحليل نتائج الدراسة
62	الفرع الثاني:تفسير ومناقشة النتائج
64	خلاصة الفصل
66	الخاتمة
69	قائمة المراجع
73	الملاحق
93	الفهرس

